

Distr.: General
22 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين وثيقة الميزانية وإن إسقاطات عبء العمل أكثر واقعية، بصورة عامة، من ميزانيات المحكمة التي قُدمت من قبل.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن جداول الموارد الإجمالية تبين الإيرادات المتنوعة التي تحققت في الحساب الخاص للمحكمة والتي قد تتحقق أثناء فترة الميزانية. وتلاحظ اللجنة كذلك أن المرفق السابع بالتقرير يتضمن ملخصا لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة لهيئات الرقابة الداخلية والخارجية؛ بيد أن الإجراءات

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من تقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠١ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/55/517). وأثناء نظر اللجنة في التقرير، اجتمعت ونائب المدعي العام ورئيس قلم المحكمة وممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات إضافية.

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد أوصت أيضا بأن يكفل الأمين العام أن يتم، قبل طلب أي موارد إضافية للمحكمة لتنفيذ توصية معينة من توصيات فريق الخبراء، بذل كل الجهود اللازمة لاستخدام الموارد الموجودة لدى المحكمة استخداما كاملا وفعالا (المرجع نفسه، الفقرة ١١). وترى اللجنة، أن بيان الميزانية لعام ٢٠٠١ لا يوفر أدلة كافية تبين أنه قد تم تنفيذ هذه التوصية. وتلاحظ اللجنة أنه في عدد من الحالات، تذكر توصيات فريق الخبراء لتبرير طلب موارد إضافية. وتشير اللجنة إلى أن المحكمة لا تُستثنى من القيام أولا بكفالة إجراء فحص صارم لاستخدام الموارد التي اعتمدت بالفعل قبل تقديم مقترحات للحصول على أموال إضافية.

٤ - وتستنسخ في المرفق السابع من تقرير الميزانية تعليقات المحكمة على تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/54/634). وطلبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن هذا الموضوع (A/54/874)، في الفقرة ١٤ منه، أن يعد الأمين العام، تقريرا منفصلا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار ميزانية المحكمة، بشأن الإجراءات التي أُتخذت أو ستُتخذ فيما يتعلق بالتوصيات التي لا تزال قيد الاستعراض. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع الأسف أن المرفق السابع لا يفرق بين المعلومات التي تم تناولها بالفعل في التقارير التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية والجمعية العامة بالفعل والمعلومات بشأن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتوصيات التي ما زالت قيد الاستعراض.

٧ - ولدى دراسة اللجنة الاستشارية للتقديرات، وضعت نصب الأعين تقرير فريق الخبراء، والتعليقات التي أبدتها عليه الأمين العام وأجهزة المحكمة واللجنة الاستشارية فضلا عن المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة. كما أخذت اللجنة في الحسبان ملاحظاتها وتوصياتها كما ترد في تقريرها المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/54/645).

٨ - وكما هو مبين في الفقرتين ٤ و ٥ من تقرير الميزانية، يتوقع أن تستمر زيادة عبء عمل المحكمة نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد التحقيقات والاعتقالات والمحتجزين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتقالات قد تضاغت وأنه يُلقى القبض الآن على فرد كل شهر تقريبا. وفي عام ٢٠٠١، تعترم المحكمة تقليل المدة التي يمضيها المحتجزون قيد الاحتجاز رهن المحاكمة، وأثناء المحاكمة والاستئناف. وعلاوة على ذلك، تعترم دوائر المحكمة، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا في هذا الشأن، زيادة قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات عن طريق توفير الدول الأعضاء مجموعة من القضاة المخصصين، كما دعا إلى ذلك قضاة المحكمة في التقرير السابع عن عمليات المحكمة (A/55/273-S/2000/777)،

٥ - وقد قُدمت للجنة الاستشارية أثناء جلسات الاستماع تعليقات مستكملة للمحكمة على توصيات فريق الخبراء. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بتقديم تقرير شامل إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بشأن نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وتتوقع اللجنة أن يكون التقرير تحليليا وموضوعيا ويبين نتائج تنفيذ توصيات فريق الخبراء. وتشير اللجنة إلى أن مجرد ذكر توصية وذكر ما إذا كانت قد نُفذت أم لا لن يعتبر مقبولا.

يكون في صحبة المدانين موظف قانوني تابع للمحكمة وضابطاً أمن من الضباط التابعين للمحكمة. وفي عام ٢٠٠١، يتوقع أن يحدث ذلك في ثماني مناسبات مختلفة وستبلغ تكلفته ما مجموعه نحو ٢٢ ٧٠٠ دولار، بما في ذلك قيمة تذاكر السفر بالطائرة والإقامة لموظفي المحكمة لمدة ليلة واحدة بالإضافة إلى تكاليف أخرى متنوعة. وفيما يتعلق بالتفتيش على مرافق الاحتجاز، من المقرر القيام في عام ٢٠٠١ بست زيارات، يشارك في كل زيارة موظفان من موظفي المحكمة لفترة مجموعها يومان. وتبلغ التكلفة المتوقعة ١٣ ٦٠٠ دولار. بما في ذلك قيمة تذاكر السفر بالطائرة والإقامة لمدة ليلتين لأفراد المحكمة وتكاليف أخرى متنوعة. وفي عام ٢٠٠٠، أظهرت تجربة المحكمة أن التكاليف ذات الصلة بنقل الأشخاص المدانين بلغت ٤ ٠٠٠ دولار تقريبا للمدان الواحد. ولم يضطلع بأي زيارات للتفتيش على المرافق خلال عام ٢٠٠٠. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام تقديم معلومات عن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على هذه التكاليف في عرض الميزانية القادمة.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ من التقرير السنوي السابع (A/55/273-S/2000/777) أن الإسراع بإدارة الدعاوى في مرحلة ما قبل المحاكمة بزيادة الاستعانة بالموظفين القانونيين التابعين للمحكمة، وزيادة قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات بالاستعانة بقضاة مخصصين يمكن أن ييسر للمحكمة إنجاز مهمتها في عام ٢٠٠٧ بدلا من عام ٢٠١٦. فضلا عن ذلك، أبلغ نائب المدعي العام اللجنة بأنه يجري استعراض الهيكل العام لشعبة التحقيقات بغية تحقيق هدف المدعي العام المتمثل في الانتهاء من أنشطة التحقيقات بحلول عام ٢٠٠٤.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد يكون من المفيد للدول الأعضاء إجراء تقييم واقعي للخطوات والتدابير التي من شأنها تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

الفقرة ١٠). ويبين المرفق التاسع بتقرير الميزانية أن التكلفة المتصلة بستة قضاة مخصصين إضافيين لمدة ستة أشهر من عام ٢٠٠١، شاملة موظفي الدعم واللوازم والمعدات والخدمات، ستبلغ ما مجموعه ٢٨٠ ٩٠٠ دولار (صافيها ٤٠٠ ٨٩٩ دولار). وستعود اللجنة إلى تناول الجانب الإداري وجانب الميزانية من هذه المسألة بعد الإجراء الذي سيتخذه مجلس الأمن.

٩ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات وإحصاءات، تغطي الفترة حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تتعلق بأحكام إدانة ١٤ شخصا أصدرتها الدوائر الابتدائية خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠؛ وحكمين بالبراءة أحدهما في عام ١٩٩٨ والآخر في عام ٢٠٠٠؛ وحكم نهائي بالإدانة (بعد الاستئناف) في عام ١٩٩٨ يجري حاليا إنفاذه، وثلاثة أحكام إدانة نهائية (بعد الاستئناف) في عام ٢٠٠٠، اثنان منها يجري إنفاذهما والآخر لم ينفذ بعد؛ وثمانى قضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة تشمل ١٥ متهما؛ وخمس محاكمات جارية تشمل ١٢ متهما؛ وأربع محاكمات في مرحلة الاستئناف، تشمل ١١ متهما؛ وأوامر بإلقاء القبض صدرت بحق ٣٧ متهما مطلق السراح.

١٠ - وفيما يتعلق بالمسألة الطويلة الأمد المتعلقة بإنفاذ الأحكام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة قد أبرمت، في الوقت الراهن، اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام مع سبع دول أعضاء وأجرت تبادلا واحدا للمذكرات مع دولة عضو من أجل عملية إنفاذ واحدة. وتلاحظ اللجنة عدم تقدير أي مبلغ للمواصلة في إطار هذه الاتفاقات. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، أن التكاليف المتصلة بإنفاذ الأحكام تشمل تكاليف نقل المدانين والسفر المتعلقة بجراستهم وتكاليف السفر المرتبط بالتفتيش على السجون. وينقل الأشخاص لدى الحكم بإدانتهم إلى بلد الاحتجاز النهائي وذلك في حراسة أفراد من المحكمة عندئذ يتوقع أن

(المرجع نفسه، الفقرة ٦). وتشمل أوجه نقص الإنفاق الهامة أيضا خلال الفترة مبلغ ٣٠٠ ٤٥٤ ١ دولار نتيجة انخفاض احتياجات السفر؛ وتحقق وفورات قدرها ٣٠٠ ٢٧٤٩ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية من عدد من الأنشطة التي كانت إما أُرجئت أو ألغيت أو خفض نطاق تنفيذها؛ وتحقق وفورات قدرها ٢٠٠ ٩٩٥ دولار تحت بند مصروفات التشغيل العامة، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة لإرجاء استئجار أحد الأماكن الإضافية للمكاتب في عام ١٩٩٩، وإلغاء الاستئجار المقرر لمرفق إضافي للاحتجاز نتيجة لانخفاض عدد المحتجزين عما كان متوقعا وانخفاض الاحتياجات تحت بند استئجار وصيانة المعدات؛ ومبلغ ٧٠٠ ٥٩٠ دولار تحت بند اللوازم والمعدات، وهو يشمل وفورات ناتجة عن تأخر شراء لوازم معالجة البيانات؛ ومبلغ ٧٠٠ ٥٨٧ دولار تحت بند التعديلات في الأماكن بسبب إرجاء مشروع الكافيتيريا إلى عام ٢٠٠٠ (المرجع نفسه، الجدول ٢ والفقرات ٧-١٦).

١٥ - وتطلب اللجنة أن يتم في المستقبل إعداد تقرير أداء كامل وتقديمه قبل تقديم تقديرات الميزانية السنوية أو متزامنا معها.

١٦ - وقدم للجنة تقرير مؤقت عن النفقات لعام ٢٠٠٠، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). أما مجموع النفقات المسقطه لعام ٢٠٠٠ فيبلغ صافيه ٤١٥ ٩٣ ٠٠٠ دولار؛ ويعكس ذلك نقصانا مسقطا في الإنفاق صافيه ٦٠٠ ٥٢٧ ٢ دولار، بالمقارنة باعتمادات صافيهها ٦٠٠ ٩٤٢ ٩٥ دولار. وتلاحظ اللجنة أن الوفورات ستنجم في المقام الأول عن نقص في الإنفاق في قلم المحكمة يتوقع أن يبلغ ٩٠٠ ٣٣٩ ٢ دولار. وأبلغت اللجنة بأن الوفورات قد زادت، بالدرجة الأولى، تحت بنود الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات محامي الدفاع،

وتشمل هذه التدابير في الأجل القصير تخصيص موارد إضافية، إلا أنه في الأجل الطويل سيكون إنجاز أنشطة المحكمة في عام ٢٠٠٧ أقل تكلفة منه في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، تنبه اللجنة إلى أنه سيكون من الصعب التركيز على موعد محدد لإنجاز ولاية المحكمة إلى أن يعرف متى ينتهي من التحقيقات وما هو العدد النهائي للمحتجزين رهن المحاكمة.

١٣ - وعقب جلسات الاستماع، تلقت اللجنة الاستشارية نسخة مسبقة من تقرير أداء ميزانية المحكمة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/55/623). وقد بلغ مجموع النفقات المسجلة خلال تلك الفترة ما إجماليه ٠٠٠ ٣٦٤ ٨٩ دولار (صافيه ٥٠٠ ٤٨٩ ٨٠ دولار)، بالمقارنة باعتمادات إجماليها ٦٠٠ ٤٣٧ ١٠٣ دولار (صافيهها ٨٠٠ ١٠٣ ٩٤ دولار)، مما يعكس نقصان النفقات عن الاعتمادات بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٠٧٣ ١٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦١٤ ١٣ دولار)، أو ١٣,٦ في المائة من الاعتمادات. وبلغ إجمالي نفقات عام ١٩٩٩ المتعلقة بفريق الخبراء ٧٠٠ ٧٠٨ دولار، وتحمل نصف نفقاته تقريبا (٣٤٩ ٣٠٠ دولار) ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتحمل النصف الآخر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (المرجع نفسه، الجدولان ١ و ٢).

١٤ - وترد في الجدول ٢ من تقرير الأداء تفاوتات كبيرة بين الاعتمادات والنفقات. وتشمل هذه التفاوتات نقص في النفقات قدره ٢٠٠ ٣٢٢ ٤ دولار تحت بنود المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين وبدل الإقامة المقرر لأفراد البعثة؛ ومبلغ ١٠٠ ٦٦١ ٢ دولار تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين. ويعزى نقص الإنفاق تحت بندي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين بصورة رئيسية إلى أسعار الصرف المتفاوتة والتفاوتات بين التكاليف الفعلية للوظائف المشغولة وتكاليف المرتبات القياسية السارية خلال الفترة

الميزانية لعام ٢٠٠١ بمبلغ ٦٠٠ ٨٧٠ ٤ دولار، بالمقارنة بتقديرات عام ٢٠٠٠ وتبلغ ٥ ٦٩٥ ٠٠٠ دولار (A/55/517، الجدول ١).

٢٠ - وكما ذكر في الفقرة ٨ من تقرير الميزانية، ترجع الزيادة في الموارد البالغ صافيها ٢٠٠ ٢٣٨ ٤ دولار المقترحة لعام ٢٠٠١، بالدرجة الأولى، إلى الاحتياجات من الموارد نتيجة للزيادة في حجم أنشطة المحاكمات. وذلك ناجم عن زيادة معدل استخدام قاعات المحكمة وتطبيق إجراءات جديدة، كما هو الحال في إجراءات إدارة مرحلة ما قبل المحاكمة، وتوفير أماكن إضافية للمكاتب لاستيعاب التوسع في أنشطة المحكمة وزيادة عدد المحتجزين المتوقع في عام ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، يقترح إجراء زيادات كبيرة تحت بنود السفر (٦٠٠ ٦٤١ دولار)، والخدمات التعاقدية (٤٠٠ ٩٧٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٦٩٠ دولار)، واقتناء الأثاث والمعدات (٨٠٠ ١٧٠٨ دولار).

٢١ - ويشمل ملاك الوظائف المقترح لعام ٢٠٠١، ٩٣٧ وظيفة في الميزانية المقدرة (لا تشمل وظائف ١٤ قاضيا) و ١٤ من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يعكس زيادة قدرها ٨٩ وظيفة ممولة من الميزانية المقدرة (٢٤ من الفئة الفنية و ٦٥ من فئة الخدمات العامة) و ١٣ وظيفة أعيد تصنيفها. وزودت اللجنة الاستشارية بخرائط تنظيمية مفصلة لكل جهاز من أجهزة المحكمة، تحدد الوظائف الجديدة المقترحة والوظائف المعاد تصنيفها والوظائف المعاد توزيعها لعام ٢٠٠١ (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

٢٢ - وبالنسبة لعام ٢٠٠١، تطلب مكتب المدعي العام ١٢ وظيفة إضافية (٧ منها من الفئة الفنية و ٥ من فئة الخدمات العامة) وتطلب لقلم المحكمة ٧٧ وظيفة إضافية

ومصروفات التشغيل العامة نتيجة لإلغاء تشييد كافيتيريا باعتبار ذلك غير فعال من حيث التكلفة.

١٧ - ويوفر المرفق السادس لتقرير الميزانية حالة التبرعات المقدمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى صندوق التبرعات المنشأ للمحكمة. وقد زودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات مستوفاة. وحتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ كان المبلغ الذي تم تلقيه للفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ هو ٣٠ ٣٥٣ ٩٤٨ دولارا. أما إجمالي نفقات الصندوق الاستئماني للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ فيبلغ ٥٤٧ ٦٥٤ ٢١ دولارا. وتطلب اللجنة أن يشمل تقرير الأداء أيضا تفسيرات بشأن النفقات المتكبدة خلال الفترة المعنية على الأنشطة الرئيسية الممولة من المساهمات النقدية المقدمة إلى صندوق التبرعات.

١٨ - وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، أن هناك اتفاق خدمات مشتركة بين المحكمة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بتحقيقات المحكمة، توفر المحكمة بموجبه خدمات الموظفين في مجالي المالية والاتصالات، وتوفر البعثة الخدمات المتعلقة بصرف الأموال والمعالجة الإلكترونية للبيانات والربط الشبكي وإصلاح المركبات والإقامة. وينفذ هذا الاتفاق على الوجه التام ويطبق حاليا على نحو يحوز الرضا الكامل من جانب المحكمة والبعثة على السواء.

ثانيا - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠١

١٩ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٠١ في إطار الميزانية المقدرة مبلغا إجماليا ٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار)، مما يعكس زيادة في الموارد صافيها ٢٠٠ ٢٣٨ ٤ دولار أي بزيادة قدرها ٤.٤ في المائة عن اعتماد عام ٢٠٠٠ الذي يبلغ صافيه ٦٠٠ ٩٤٢ ٩٥ دولار. ويقدر إجمالي الموارد الخارجة عن

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تعكس ٦١ وظيفة شاغرة (٤١ في مكتب المدعي العام و ٢٠ في قلم المحكمة) (انظر المرفق الثالث بهذا التقرير). وبناء على طلب اللجنة، قدم لها موجز لحالة التوظيف لوظائف الفئة الفنية الشاغرة في مكتب المدعي العام وفي قلم المحكمة. وتحت اللجنة المحكمة على شغل هذه الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن.

دوائر المحكمة

٢٥ - كما هو مبين في الجدول ٤ من هذا التقرير، تصل الاحتياجات من الموارد لدوائر المحكمة لعام ٢٠٠١ إلى ٣ ٢٨٢ ٥٠٠ دولار، مقابل ٢ ٦٦٤ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠٠٠، مما يعكس زيادة قدرها ٦١٧ ٨٠٠ دولار أي ٢٣,٢ في المائة. وتبلغ المرتبات والتكاليف العامة للقضاة ١٠٠ ٢٠٤ ٣ دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٦١٩ ٦٠٠ دولار أي ٢٤ في المائة. وكما هو مبين في الفقرة ١٩ (د)، ستنتهي مدد قضاة المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ومن المتوقع إجراء انتخابات لمدة أخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد الخاص بالتكاليف العامة للقضاة، بما في ذلك السفر في إجازة لزيارة الوطن، وبدل التعليم، واستحقاقات المعاشات التقاعدية، والتكاليف المرتبطة بالاستقرار والنقل. يأخذ في الحسبان افتراض أنه قد لا يعاد انتخاب سبعة قضاة وأنه سيحل محلهم سبعة قضاة جدد، مما سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف العامة في عام ٢٠٠١ مقابل عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من مؤشرات عبء العمل المبينة في المرفق الخامس بتقرير الميزانية أن عدد أيام غرف المحاكمة والمحاكمات سيتجاوز، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، التقدير المسقط في العام الماضي في تقرير ميزانية العام الماضي (A/54/518). وترحب اللجنة بهدف الدوائر لعام ٢٠٠١ الذي يرمي إلى أولاً "أن تواصل تخفيض فترة

١٧ من الفئة الفنية و ٤١ من فئة الخدمات العامة و ١٩ لأفراد خدمة الأمن). ويقترح إعادة تصنيف ثماني وظائف لمكتب المدعي العام و ٥ وظائف لقلم المحكمة.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢ من التقرير أن تقديرات التكاليف لعام ٢٠٠١ وبالباغة ٦٠٠ ٦٠٧١ ٤٦٠ دولار للوظائف و ٤٠٠ ٦١٥ ٧ دولار للتكاليف الأخرى للموظفين تعكس نقصاناً قدره ٢٠٠ ٢٠٥٨ ٢٠٠ دولار و ١ ٦٥٨ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ٤,٣ في المائة و ١٧,٩ في المائة، على التوالي، بالمقارنة باعتمادات عام ٢٠٠٠ وقدرها ٨٠٠ ١٢٩ ٤٨٠ دولار للوظائف و ٢٠٠ ٢٧٤ ٩ دولار للتكاليف الأخرى للموظفين.

٢٤ - وكما هو مبين في المرفق الأول بتقرير الميزانية، تعكس التغييرات في تقديرات تكاليف الموظفين عام ٢٠٠١ افتراضات الميزانية لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقدره ٢,٤٧ غيلدر هولندي للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ومعامل لتسوية مقر العمل قدره ٤,٦، استخدم للاهاي، مقابل سعر صرف قدره ٢,٠٨ غيلدر هولندي للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ومعامل قدره ٢٣,٧ استخدم لميزانية عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بعوامل الشواغر، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يستخدم للميزانية المقترحة لعام ٢٠٠١، كما كان الحال لميزانية عام ٢٠٠٠، عامل شواغر نسبته ٦٠ في المائة للفئة الفنية و ٥٠ في المائة لفئة الخدمات العامة من أجل الوظائف الجديدة المقترحة. أما بالنسبة للوظائف الموجودة، يستخدم معدل قدره ٥ في المائة لكل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، مقابل معدلي ١٠ في المائة و ٥ في المائة استخدماً لوظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، على التوالي، لعام ٢٠٠٠ (A/54/645، الفقرة ١٦). وقد قدمت للجنة إحصاءات عن الشواغر حسب الوحدة التنظيمية في المحكمة،

المتحدة ٤٨ يوم عمل. وترى اللجنة أنه ينبغي أن تكون للأنشطة القضائية في لاهاي الأولوية على أنشطة العلاقات العامة وحضور اجتماعات خارجية.

مكتب المدعي العام

٢٩ - تصل الاحتياجات من الموارد لمكتب المدعي العام ٢٠٠١ إلى مبلغ إجماليه ٣٥ ٥٧٦ ٠٠٠ دولار (صافيه ٢٩ ٣٣٦ ٦٠٠ دولار خالصة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، مما يعكس نقصانا إجماليه ١٠٠ ٢٥٤ ٢٥٤ دولار (صافيه ١ ٦٤٢ ٦٠٠ دولار) عن اعتماد عام ٢٠٠٠ البالغ إجماليه ٣٥ ٨٣٠ ١٠٠ دولار (صافيه ٣٠ ٩٧٩ ٢٠٠ دولار). بالإضافة إلى ذلك يقدر بالنسبة لعام ٢٠٠١، أنه سيتاح مبلغ قدره ٢ ٧٣٨ ٠٠٠ دولار تحت الموارد الخارجة عن الميزانية، مقابل تقديرات تبلغ ٣ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٠٠ (A/55/517، الجدول ٥).

٣٠ - وبالنسبة لمكتب المدعي العام، تتألف الاحتياجات من الوظائف لعام ٢٠٠١ من ٣٨٢ وظيفة (٢٤١ من الفئة الفنية و ١٤١ من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس زيادة قدرها ١٢ وظيفة جديدة (٧ من الفئة الفنية و ٥ من فئة الخدمات العامة)، مقابل ٣٧٠ وظيفة في عام ٢٠٠٠ (المرجع نفسه، الجدول ٦). وتبين الفقرات من ٢ إلى ٤٢ من المرفق الثاني بهذا التقرير أنه تطلب وظيفتان إضافيتان من الفئة الفنية لوحدة الاستئناف في المكتب المباشر للمدعي العام، وثماني وظائف إضافية (٥ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة) لشعبة الادعاء، و ٣ وظائف إضافية (وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة) لشعبة التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب نقل وظيفة واحدة لمستشار استئناف أقدم (ف-٥) لمعالجة استئنافات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكما هو مبين في الفقرة ٨ من

المحاكمة والفترة التي تنقضي رهن التحقيق، ولا سيما عن طريق قيامها بدور أنشط في إجراءات التمهيد للمحاكمة“ (A/55/517، الفقرة ١٢). وتذكر اللجنة أن المحاكمات تتسم بالتعقيد وغالبا ما تشمل متهمين كثيرين فتستغرق بذلك وقتا غالبا ما يكون طويلا وأنه يحق للمحتجزين، بموجب النظام الأساسي للمحكمة، محاكمتهم على وجه السرعة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٣ من التقرير أن طول الإجراءات مسألة خطيرة تعترض المحكمة معالجتها.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤ من التقرير أنه يعرض الآن على دائرة الاستئناف عدد كبير من الاستئنافات التمهيدية (انظر أيضا A/55/273-S/2000/777، الفقرة ١٨). وفيما يتعلق بأثر إجراءات الاستئنافات التمهيدية على عمل دوائر المحكمة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه كثيرا ما يوقف النظر في القضايا إلى حين يجري البت في الاستئنافات التمهيدية.

٢٨ - وكما هو مبين في الفقرة ٢١ من تقرير الميزانية، يطلب اعتماد للسفر قدره ٦٣ ٤٠٠ دولار لدوائر المحكمة لعام ٢٠٠١، يتألف من اعتماد قدره ٢٩ ٥٠٠ دولار لسفر رئيس المحكمة، و ١٩ ٧٠٠ دولار لسفر القضاة إلى إقليم يوغوسلافيا السابقة و ١٤ ٢٠٠ دولار لتفقد مسارح الجريمة. ومن المسقط أن تبلغ نفقات السفر لدوائر المحكمة ٦٥ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠٠٠ (انظر المرفق الثاني بهذا التقرير). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاجتماعات والأنشطة الأخرى الواردة في الفقرات من ٢٨١ إلى ٢٨٦ من التقرير السنوي السابع للمحكمة (A/55/273-S/2000/777). وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، بناء على طلبها، بأن قضاة المحكمة البالغ عددهم ١٤ قاضيا كانوا بعيدا عن مقر المحكمة في سفر رسمي خلال ١٣١ يوم عمل في عام ٢٠٠٠. وقد شمل السفر المدفوع من الأمم المتحدة ٨٣ يوم عمل وشمل السفر على غير نفقة الأمم

٣٣ - وتقدر احتياجات تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٣٠٠ ٨٢٤ ٤ دولار، يتألف من اعتماد قدره ٦٠٠ ٨٤ دولار للعمل الإضافي و ٧٣٩ ٧٠٠ ٤ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، مما يعكس تخفيضا قدره ٥٠٠ ٤٤ دولار، مقابل ٨٠٠ ٨٦٨ ٤ دولار رصدت لعام ٢٠٠٠ (A/55/517، الجدول ٥، والفقرة ٣٦). وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٦ (ب) أن نقصانا صافيا قدره ٣٩ ١٠٠ دولار في التقدير للمساعدة المؤقتة العامة، مقابل اعتماد عام ٢٠٠٠، يعزى إلى إتمام استخراج الجثث في كوسوفو في عام ٢٠٠٠، قابلته زيادة الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة لفترة ما قبل المحاكمة ولفترة ذروة المحاكمات.

٣٤ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، بناء على طلبها، بأن مكتب المدعي العام قد استكمل أعماله المتعلقة بالطب الشرعي في كوسوفو. وقد أغلقت المشرحة في اوراهوفاتش ويجري نقل المعدات منها. وقد غادر جميع الموظفين المقدمين مجانا منطقة البعثة. ولم يقدم بعد تقرير عن عدد المقابر الجماعية التي أجريت تحقيقات فيها وعدد الجثث التي استخرجت. وكما انعكس في اقتراح الميزانية لعام ٢٠٠١، لم يضطلع مكتب الإدعاء بأي عمليات أخرى لاستخراج الجثث من المقابر الجماعية في كوسوفو وإنما سيركز بدلا من ذلك على عدة مواقع في البوسنة والمهرسك. ولا توجد خطط لاستقدام موظفين مقدمين مجانا في هذا المشروع، حيث يتوقع أن يمол بالكامل عن طريق الميزانية العادية.

٣٥ - وفي الفقرة ٣٦ (ب) '١' من التقرير، يطلب اعتماد قدره ٧٠٠ ٦٥٩ ١ دولار للمساعدة المؤقتة العامة لدعم أعمال ما قبل المحاكمة وذروة المحاكمة. ويبين أنه تطلب وظائف إضافية من أجل تناول بعض عبء عمل دعم ما قبل المحاكمة وذروة المحاكمة، إلا أن جزءا من أعمال ما قبل المحاكمة متفرق ومن الأجدد تلييته عن طريق استخدام

المرفق الثاني من تقرير الميزانية، يعتمزم المدعي العام تشكيل وحدة استئناف في محكمة رواندا في أروشا ويقترح نقل وظيفة المستشار الاستئناف الأقدم الحالية من لاهاي إلى أروشا لإدارة العدد المتزايد من الاستئنافات الناجمة عن القضايا في محكمة رواندا. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الإضافية لوحدة الاستئناف وشعبة الإدعاء ووظيفة واحدة من الفئة الفنية لشعبة التحقيق، إلا أنها توصي بعد الموافقة علىوظيفتين الإضافيتين من فئة الخدمات العامة لشعبة التحقيق نظرا لوجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة في هذه الشعبة.

٣١ - ويشمل اقتراح التوظيف لمكتب الإدعاء أيضا إعادة تصنيف ثماني وظائف موظفين قانونيين من الرتبة ف-٢ إلى الرتبة ف-٣. وترد أسباب إعادة تصنيفها في الفقرتين ١٥ و ١٦ من المرفق الثاني بتقرير الميزانية وقد قدمت مبررات أخرى لذلك أثناء جلسات الاستماع. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية بقبول إعادة تصنيف الوظائف المقترحة.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٣ من تقرير الميزانية أن أهم تطور بالنسبة لمكتب المدعي العام هو الأثر الذي أحدثه عدد الاعتقالات التي قامت بها قوة تحقيق الاستقرار متعددة الجنسيات (انظر أيضا (A/55/273-S/2000/777، الفقرة ١٨٣). ونتيجة لاعتقال ١٢ شخصا، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، يواجه مكتب المدعي العام التحضير لتسع محاكمات ويقوم بنشاط بالإدعاء في أربع محاكمات، مقابل ٥ محاكمات في عام ١٩٩٩ (انظر أيضا A/55/517، المرفق الخامس). وبالنسبة لعام ٢٠٠١، يفترض في الميزانية احتجاز ١٥ شخصا آخر، مما يؤدي إلى ١٠ قضايا إضافية.

الفقرات ٣٧ إلى ٣٩ من تقرير الميزانية للاستشاريين والسفر والخدمات التعاقدية.

قلم المحكمة

٣٨ - تصل احتياجات قلم المحكمة من الموارد في عام ٢٠٠١ إلى ما إجماليه ٨٠٠ ٦٠٥ ٧٣ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٦١ ٦٧ دولار خالصة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى)، مما يعكس زيادة يبلغ إجماليها ٢٠٠ ٩٥١ ٥ دولار (صافيه ٢٦٣ ٠٠٠ دولار خالصة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى)، أي زيادة إجمالية بنسبة ٨.٨ في المائة (صافيه ٨,٤ في المائة)، على مخصصات عام ٢٠٠٠ التي بلغ إجماليها ٦٠٠ ٦٥٤ ٦٧ دولار (صافيه ٧٠٠ ٢٩٨ ٦٢ دولار خالصة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى). وإضافة إلى ذلك، سيتولى قلم المحكمة في عام ٢٠٠٠ إدارة موارد خارجة عن الميزانية مقدرة تصل إلى ٦٠٠ ١٣٢ ٢ دولار، مقابل ٢٠١٥ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠ (A/55/517، الجدول ٧).

٣٩ - واحتياجات قلم المحكمة من الموظفين الواردة في الميزانية المقدرة المقترحة لعام ٢٠٠١ تشتمل على ٥٥٥ وظيفة (٢٠٣ من الفئة الفنية و ٢٢٣ من فئة الخدمات العامة و ١٢٩ لأفراد الأمن)، بما في ذلك إنشاء ٧٧ وظيفة (١٧ من الفئة الفنية و ٤١ من فئة الخدمات العامة و ١٩ لأفراد الأمن). وإضافة إلى ذلك، تشتمل الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ على ١٤ وظيفة ممولة من خارج الميزانية (وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة) (المرجع نفسه، الجدول ٨). كما أن الاقتراح المتعلق بملاك موظفي قلم المحكمة لعام ٢٠٠١ يشتمل على إعادة تصنيف خمس وظائف. وترد في الفقرات من ٤٦ إلى ٩٥ من المرفق الثاني بتقرير الميزانية تفاصيل

المساعدة المؤقتة العامة. وكما هو مبين في الفقرتين ٢٤ و ٣٠ أعلاه، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على جميع الوظائف من الفئة الفنية المطلوبة لمكتب المدعي العام وحثت على إعادة شغل الوظائف الشاغرة في هذا المجال. وتلاحظ اللجنة أن الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة تتسم بطابع الطوارئ. وتعتقد اللجنة أنه إذا تم شغل الوظائف الموصى بها والوظائف الشاغرة، قد لا تلزم موارد للمساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠٠١ بالمبلغ الكامل المطلوب. وترى اللجنة أنه طالما كانت هناك وظائف شاغرة في مكتب المدعي العام، يمكن تحميل المساعدة المؤقتة العامة الإضافية لدعم فترات الذروة على موارد الوظائف الشاغرة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ مليون دولار من مجموع مبلغ ١ ٦٥٩ ٧٠٠ دولار المطلوب للمساعدة المؤقتة العامة في الفقرة ٣٦ (ب) '١' من تقرير الميزانية.

٣٦ - يُطلب في الفقرة ٣٦ (ب) '٢' من التقرير رصد اعتماد قدره ١٠٠ ٤١٥ ١٠٠ دولار للمساعدة العامة المؤقتة من أجل فهرسة الوثائق. واللجنة موافقة على أن ضرورة تجهيز الوثائق ما زالت تشكل لمكتب المدعي العام مسألة ذات أولوية عليا؛ وعليه، توصي بالموافقة على طلب الأمين العام، بما فيه تعيين موظف معلومات برتبة ف - ٢ لمدة ١٢ شهرا وذلك للعمل في النظم الحاسوبية للإفادة من الوثائق.

٣٧ - كما توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ الـ ٦٠٠ ٥٦٥ ٦٠٠ دولار الذي طلب في الفقرة ٣٦ (ب) '٣' لتعيين محللين مؤقتين في فريق التحليل العسكري وفريق الأبحاث المتعلقة بالقيادات، ومبلغ الـ ٣٠٠ ٠٩٩ ١ دولار الذي طلب لمشروع استخراج الجثث في البوسنة وهرسك الوارد في الفقرة ٣٦ (ب) '٤' ومبلغ الـ ٢٠٠ ٨٢٠ ٢ دولار الذي طلب في

ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير العام الماضي (A/54/645) التي حذرت فيها من التزوع إلى تضخيم المسميات التنظيمية على نحو يغري بعد ذلك بطلب رفع رتب الوظائف. واللجنة مقتنعة بأنه لم يقدم أي تبرير لإعادة تصنيف وظيفة المحامي العام من رتبة ف - ٥.

٤٤ - وفي الفقرات ٦٥ إلى ٦٨ من المرفق الثاني بالتقرير، اقترحت لشعبة الضحايا والشهود أربع وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة وإعادة تصنيف وظيفة موظف الحماية من رتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤. وترى اللجنة الاستشارية أن التبرير الذي قُدم لوظائف فئة الخدمات العامة الأربع واقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف الحماية برتبة ف - ٣ لا يدعم هذا الطلب. وبناء عليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة عليه وبالتالي توصي برفضه.

٤٥ - وبالنسبة لقسم الأمن والسلامة، تشتمل احتياجات المحكمة في عام ٢٠٠١ على ١٩ ضابط أمن إضافيا، يضمون ٥ ضباط أمن لمكتب بلغراد، و ١٠ ضباط أمن لمبنى المكاتب الثالث في لاهاي و ٤ ضباط أمن لمهام الحماية التنفيذية والأمن الميداني. وإضافة إلى ذلك، طلبت إعادة تصنيف وظيفة نائب رئيس قسم الأمن والسلامة من رتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذا الطلب لقسم الأمن والسلامة وذلك للأسباب المذكورة في الفقرات ٦٦ إلى ٧٦ من المرفق الثاني بالتقرير ولما عرضه ممثلو الأمين العام خلال جلسات الاستماع من دواع لذلك.

٤٦ - وتطلب لقسم الشؤون المالية وشعبة الدعم الإداري أربع وظائف جديدة (A/55/517، المرفق الثاني، الفقرات ٧٧-٧٩) وهي: وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ لرئيس وحدة المرتبات وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة لتقديم المساعدة في مسك الحسابات وفي مطالبات السفر

المبررات التي تتطلب الوظائف الـ ٧٧ الجديدة وإعادة تصنيف ٥ وظائف.

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من متن التقرير أن استخدام قاعات المحكمة قد ارتفعت وتيرته إلى حد كبير، إذ أنه زاد من نسبة ٣٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٩ إلى نسبة ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يبقى مستوى النشاط في قاعات المحكمة في عام ٢٠٠١ على حاله. ونتيجة ذلك، يطلب قلم المحكمة موارد إضافية لتوفير الدعم الوافي لمستوى النشاط المتوقع أن تشهده المحكمة في عام ٢٠٠١.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٧ و ٨ و ٥٠ من المرفق الثاني بتقرير الميزانية أن الوظيفتين الجديدتين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ وأخرى من فئة الخدمات العامة) المقترحتين لمكتب رئيس قلم المحكمة ووظيفة جديدة برتبة ف - ٣ لمساعد خاص لنائب رئيس قلم المحكمة قد قدمت للنظر فيهما في العام الماضي في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على هاتين الوظيفتين للسبب المذكور في الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من تقريرها الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/54/645).

٤٢ - واقترحت في الفقرة ٥١ من المرفق الثاني بالتقرير إعادة تصنيف وظيفة واحدة في مكتب الرئيس من رتبة ف - ٤ إلى رتبة ف - ٥. إن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة إعادة تصنيف هذه الوظيفة وبالتالي توصي بعدم الموافقة عليها.

٤٣ - وفي الفقرة ٦٢ من المرفق الثاني بالتقرير، طلبت إعادة تصنيف وظيفة المحامي العام في شعبة الشؤون القانونية والشهود من رتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١. تذكر اللجنة بأن مسألة إعادة تصنيف هذه الوظيفة قدمت في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ وتعيد اللجنة في هذا الصدد

٤٩ - وتقتراح لقسم الدعم الإلكتروني والاتصالات خمس وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة وتقتراح تسع وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة لقسم الخدمات العامة (المرجع نفسه، الفقرات ٨٩ - ٩٥). وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٨٩ و ٩١ من المرفق الثاني بالتقرير، يشتمل جدول ملاك الموظفين الراهن على ٤٤ وظيفة (١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٣٤ من فئة الخدمات العامة) في قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات و ٢٦ وظيفة (٤ من الفئة الفنية و ٢٢ من فئة الخدمات العامة) في قسم الخدمات العامة. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنه طلب في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ خمس وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة، أربع منها لقسم الدعم الإلكتروني والاتصالات ووظيفة واحدة لقسم الخدمات العامة. وأوصت اللجنة بعدم الموافقة عليها وطلبت استيعاب المهام المقترحة للوظائف الجديدة (A/54/645، الفقرة ٦٢). وفي ضوء المبررات التي قدمت خلال جلسات الاستماع، توصي اللجنة بالموافقة لهذين القسمين على سبع وظائف إضافية بدلا من ١٤ وظيفة إضافية.

٥٠ - ويطلب رصد مبلغ ١٠٠ ١٧٩١ دولار لتغطية تكاليف الموظفين الأخرى تحت بند قلم المحكمة، ويمثل هذا انخفاضاً صافياً قدره ٣٠٠ ٦١٤ دولار أو ما نسبته ٣٦,٦ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٥ ٤٠٥ دولار لعام ٢٠٠٠. ويتصل الانخفاض في الاحتياجات المتعلقة ببند تكاليف الموظفين الأخرى، أساساً بالتغيير الذي تم من الطريقة المباشرة لتدوين محاضر المحكمة إلى التدوين عن بعد باللغة الفرنسية، والذي كان مدرجا في الميزانية تحت بند الخدمات التعاقدية عام ٢٠٠١. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها رحبت في الفقرة ٦٤ من تقرير العام الماضي (A/54/645)، بالاستعاضة عن الطريقة المباشرة لتدوين محاضر المحكمة بالتدوين عن بعد، والتي كان مزعماً استخدامها في

المشتريات تذكر اللجنة الاستشارية أن ثلاث وظائف من هذه الوظائف الأربع الإضافية (واحدة برتبة ف - ٢ واثنان من فئة الخدمات العامة) قدمت في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ وأنها أوصت بعدم الموافقة عليها (انظر A/54/645، الفقرة ٧٧). وللأسباب المعروضة في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ من تقريرها السابق (A/54/645)، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذه الوظائف الإضافية الأربع في قسم الشؤون المالية.

٤٧ - وتطلب لقسم الموارد البشرية ثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة (A/55/517، المرفق الثاني، الفقرة ٨٢). وتذكر اللجنة بأن طلب هذه الوظائف الإضافية الثلاث من فئة الخدمات العامة قد قدم أيضا في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ وأنها أوصت بعدم الموافقة عليه (انظر A/54/645، الفقرتين ٦٠ و ٧٧). وتوصي اللجنة من جديد بعدم الموافقة على هذه الوظائف الثلاث من فئة الخدمات العامة في قسم الموارد البشرية.

٤٨ - تشتمل احتياجات خدمات المؤتمرات واللغات على ١٤ وظيفة إضافية من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة، تتضمن وظيفتين إضافيتين برتبة ف - ٤ لمترجمين/مراجعين باللغة الانكليزية، ووظيفة إضافية برتبة ف - ٤ لرئيس وحدة الترجمة الشفوية للمؤتمرات، ووظيفة برتبة ف - ٣ لأخصائي مصطلحات، ووظيفتين برتبة ف - ٣ لمترجمين تحريريين باللغة الانكليزية، و ٣ وظائف برتبة ف - ٣ لمترجمين تحريريين باللغة الفرنسية، ووظيفة واحدة لمترجم فوري للمؤتمرات، و ٤ وظائف لمترجمين تحريريين معاونين باللغة الانكليزية برتبة ف - ٢ (A/55/517، المرفق الثاني، الفقرات ٨٣-٨٨). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظائف الـ ١٤ الإضافية من الفئة الفنية والوظائف العشر الإضافية من فئة الخدمات العامة لخدمات المؤتمرات واللغات.

الصلة ٥٠٠ ٨٢٦ دولار. ومن بين ٤٢١ شاهدا، لم يمثل للشهادة أمام المحكمة ٤٣ منهم. وتمثلت أسباب عدم إدلائهم بالشهادة في سوء التخطيط وإعداد القضايا، والتغيرات التي تمت في استراتيجية الأطراف، والتغيير في عقلية بعض الشهود، والتغيير في جدول المحكمة، والشهادات التي أدلى بها الشهود السابقون واستغرقت أطول مما كان متوقعا، وما كان يتم في اللحظات الأخيرة من رفض بعض الشهود للإدلاء بالشهادة أو عدم قدرتهم على ذلك. واستنادا إلى التجربة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد مبلغ ٢ ١٩٠ ٠٠٠ دولار لميزانية سفر قلم المحكمة لعام ٢٠٠١، مما يمثل انخفاضاً يبلغ زهاء ١٠ في المائة عن المبلغ المقترح.

٥٣ - وتقدر احتياجات قلم المحكمة من الخدمات التعاقدية بمبلغ ٢٠٠ ٦٢٤ ٢٢ دولار يمثل زيادة تبلغ ٣ ٩٥٧ ٥٠٠ دولار أو ما نسبته ٢١,٢ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ١٨ ٦٦٦ ٧٠٠ دولار لعام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة عدد المحتجزين الذين يحتاجون إلى الخدمات المقدمة إلى المحتجزين، وخدمات محامي الدفاع، فضلاً عن استخدام متعهد مؤسسي بدلا من المتعهدين المنفردين لتدوين المحاضر الحرفية بالفرنسية (A/55/517، الفقرة ٥٢).

٥٤ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة لعام ٢٠٠١، فعلى غرار ميزانية عام ٢٠٠٠، يخص معظم الطلب الخدمات التعاقدية المقدمة لمحامي الدفاع (١٤ ٨٠٠ دولار)، ويمثل هذا ٦٥,٤ في المائة تقريبا من مجموع الاحتياجات المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٦٢٤ ٢٢ دولار). وقد حُسب التقدير المتعلق بمحامي الدفاع على أساس أن هناك ٥٠ شخصا صدرت بحقهم عرائض اتهام وهم قيد الاحتجاز، مقارنة بالعدد المسقط لسنة ٢٠٠٠ وهو ٤٠ (انظر A/55/517، الفقرة ٥٢ (أ) والمرفق الخامس). وبالنسبة لعام ١٩٩٩، فعلى نحو ما جرت الإشارة إليه في تقرير

النصف الثاني من عام ٢٠٠٠. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، من المتوقع أن تبلغ النفقات تحت بند قلم المحكمة تكاليف الموظفين الأخرى، ٤ ٠٣٨ ٠٠٠ دولار، ويشمل ذلك المبلغ التكاليف غير المتكررة لمشروع استخراج الجثث في كوسوفو، مما يمثل نفقات أقل من المقدر تبلغ ٤٠٠ ٣٦٧ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٠ ٤٠٥ ٤ دولار لعام ٢٠٠٠ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بالموافقة على الاعتماد المقترح البالغ ٢ ٧٩١ ١٠٠ دولار.

٥١ - تبلغ ميزانية السفر المقترحة لعام ٢٠٠١، ٢ ٤٣٢ ٥٠٠ دولار بما يمثل زيادة تبلغ ٩٠٠ ٣٠٤ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ١ ٢٢٧ ٦٠٠ دولار بالنسبة لعام ٢٠٠٠. ويرصد مبلغ قدره ١ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠ لتغطية نفقات السفر وبدلات الشهود والأشخاص الذين يوفرون الدعم للشهود، والأطفال المعالين والكبار المعوقين، ولتغطية تكاليف الإقامة والاتصالات لمساعد الشهود. ومن المتوقع أن يسافر إلى لاهاي في عام ٢٠٠١، ٦٧٠ شاهدا و ١٣٤ شخصا لأغراض حضور الجلسات والمحاکمات (A/55/517، الفقرة ٥١).

٥٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت استنادا إلى تجربة عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، بتخفيض مقداره ١٠ في المائة في ميزانية السفر المقترحة لقلم المحكمة لعام ٢٠٠٠ (A/54/645، الفقرة ٦٦). وتلاحظ اللجنة أن نفقات السفر المسقطه لعام ٢٠٠٠ تبلغ ١ ٧٦١ ٠٠٠ دولار تمثل نفقات مسقطه بأقل مما يلزم بمبلغ ٣٦٦ ٦٠٠ دولار (انظر المرفق الأول بهذا التقرير). وقد طلبت اللجنة معلومات عن الشهود الذين سافروا إلى لاهاي لكنهم لم يمثلوا أمام المحاكم للإدلاء بشهاداتهم. وقد أبلغت اللجنة أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، سافر إلى لاهاي ٤٢١ شاهدا، والأشخاص الذين يقدمون لهم الدعم، والأطفال والمعالين وبلغت النفقات ذات

الخبراء لم يتحقق من تلك المؤشرات، إلا أنه ينبغي التحقيق فيها على الفور وبصورة شاملة. فالتراخي في هذه المسألة قد يؤدي إلى الانطباع بأنه يمكن إساءة استغلال نظام الدفاع القانوني في الأمم المتحدة لكي يصبح فرصة مفتوحة لتحقيق مكاسب لا مبرر لها. وتوصي اللجنة بأنه يتعين على مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية كل في نطاق صلاحيته، مضاعفة الجهود المتابعة هذه الادعاءات. وتوصي اللجنة أيضا بأنه يتعين على المحكمة أن تستعرض قدرة موظفيها الحاليين على إدارة جميع جوانب نظام المساعدة القانونية وأن تقوم، حسب الاقتضاء، بتعديلها.

٥٨ - وتقدر تكاليف خدمات المحترفين تحت بند الخدمات التعاقدية بمبلغ ٣٠٠ ٩٦٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في خلال عام ٢٠٠١، تزمع المحكمة أن تدبر الإقامة في مكان واحد لما مجموعه ٥٠ محتجزا بتكلفة تبلغ ٨٠٠ ٨٣٨ ٣ دولار لما مجموعه ٦٤ زنزانية، إلى جانب ما يتصل بذلك من خدمات وحراس، بموجب اتفاق مع حكومة هولندا. وبالإضافة إلى ذلك يطلب رصد مبلغ قدره ٥٠٠ ١٢١ دولار لتغطية نفقات أربعة حراس احتجاز، بموجب اتفاقين مع حكومتي النمسا والداينرك (A/55/517، الفقرة ٥٢ (ب)).

٥٩ - وفي عام ١٩٩٩، بلغت الوفورات المحققة تحت بند الخدمات التعاقدية ٣٠٠ ٧٤٩ ٢ دولار أو ما نسبته ١٤,٧ في المائة من اعتماد عام ١٩٩٩ البالغ ٤٠٠ ٧٠٩ ١٨ دولار. وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، تبلغ النفقات المسقطة تحت بند الخدمات التعاقدية ٧٠٠ ٨٢٦ ١٧ دولار، تمثل وفورات محتملة تبلغ ٠٠٠ ٨٤٠ دولار، مقارنة بالاعتماد البالغ ٧٠٠ ٦٦٠ ١٨ دولار (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى التجربة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاعتماد البالغ ٢١ مليون دولار، لتغطية

الأداء، تحقق وفر قدره ٢٠٠ ٦٣ ٤ دولار، تحت بند المبلغ المخصص لمحامي الدفاع نظرا لانخفاض عدد المحتجزين (٢٩)، مقارنة بـ ٤٠ محتجزا كما كان مفترضا في الميزانية (A/55/623، الفقرة ١١ (أ)). وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، أبلغت اللجنة بناء على طلبها، بأن النفقات المسقطة لمحامي الدفاع ستبلغ ١٠٠ ٣٥٤ ١٢ دولار (انظر المرفق الأول لهذا التقرير).

٥٥ - وقد أعربت اللجنة الاستشارية من قبل عن قلقها بشأن زيادة تكلفة الأنشطة المتصلة بمحامي الدفاع، ولأن هذه التكلفة أصبحت معقدة جدا بحيث تستحيل إدارتها، كما أصبح من الصعب رصد تلك النفقات والتحكم فيها. وقد شجعت اللجنة على وضع معدلات قياسية (انظر مثلا A/54/645، الفقرة ٦٨). كما أوصى مجلس مراجعي الحسابات أيضا بأن تستعرض المحكمة نظام المساعدة القانونية الذي تستخدمه، بهدف وضع ضوابط أشد صرامة لتكاليف الدفاع^(١). وفي هذا الصدد، عُرضت على اللجنة بناء على طلبها ممارسة المحكمة المتعلقة بمدفوعات المساعدة القانونية المعدلة (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير).

٥٦ - وتشير اللجنة إلى تعليقات فريق الخبراء المتعلقة بطلبات ودعاوى تأجيل الجلسات، والتي تؤدي إلى إطالة إجراءات المحاكمة (انظر A/55/517، المرفق السابع، التوصية ٥ لفريق الخبراء). وترحب اللجنة بالإجراءات التي اتخذها حتى الآن القضاة وقلم المحكمة لمعالجة هذه المسائل، بما في ذلك تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة لرفض دفع الأتعاب المتعلقة بتلك الطلبات.

٥٧ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى تعليقات فريق الخبراء بشأن وجود مؤشرات على ترتيبات لتقاسم الأتعاب بين المحتجزين والمحامين الذين يتولون الدفاع عنهم (انظر A/54/634، الفقرتان ٧٩ و ٢١٧). ومع أن فريق

مُخصّصين. وهذا يعني أن مجموع النقص الذي سينشأ في عام ٢٠٠١ سيكون زهاء ٢٥٤ وحدة عمل إضافة إلى الحاجة المحتملة إلى موظفي المساعدة المؤقتة العامة وثمانين غرف إضافية للقضاة المخصّصين (٦ قضاة معينون لمدة المحاكمة وقاضيان لدائرة الاستئناف سيعملان في لاهاي). وقُدّم أيضا تحليل مفصل لحيز المكاتب الموجود. وفيما يتعلق بإعادة فتح مكتب بلغراد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحكمة تستكشف حاليا الإمكانيات والخيارات فيما يتصل بمكان للمكتب في بلغراد.

٦٣ - وعلى النحو الوارد في تقرير الأداء لعام ١٩٩٩ (A/55/623، الجدول ٢)، تحققت وفورات في التكاليف قدرها ١٧٣ ٦٠٠ دولار، أو زهاء ٢٠ في المائة من الاعتمادات المخصصة (٣٠٠ ٨٠٩ ١٠ دولار)، وذلك في وجوه الإنفاق التالية: مصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٩٩٥ دولار)، واللوازم والمواد (٧٠٠ ٥٩٠ دولار)، والتغييرات في أماكن العمل (٧٠٠ ٥٨٧ دولار). والنفقات المسقطة لعام ٢٠٠٠ بالنسبة لوجوه الإنفاق الثلاثة هذه تشير إلى وفورات في التكاليف تناهز ١٠٧٨ ٠٠٠ دولار، أو زهاء ١٠,٩ في المائة من الاعتمادات المخصصة (٤٠٠ ٨٥٩ ٩ دولار) (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى التجربة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد قدره ٦٠٠ ٥٥٠ ١٤ دولار لوجوه الإنفاق الأربعة المذكورة في الفقرة ٦٠ أعلاه، وهو ما يمثل تخفضا يناهز ٥ في المائة على المبلغ المقترح.

٦٤ - وتذكّر اللجنة بأنها أوصت باعتماد سنتين تقويميتين للفترة المالية للمحكمة مع مراجعة حسابات فترة السنتين المقابلة لها ولكن بشرط مواصلة وضع ميزانية سنوية وتقرير الأنصبة السنوية فيها (A/54/645، الفقرة ٧٦). واعتبارا لاهتمام اللجنة بمسألة إدارة الشواغر المذكورة في الفقرة ٢٤ أعلاه، توصي اللجنة، في هذا الصدد، بأن يواصل

احتياجات الخدمات التعاقدية لقلم المحكمة، مما يمثل تخفضا يبلغ حوالي ٧,٢ في المائة عن المبلغ المقترح.

٦٠ - ويطلب رصد مبلغ ٤٠٠ ٣١٦ ١٥ دولار لتغطية نفقات التشغيل العامة (٦٠٠ ٨٧٠ ٨ دولار)، والتعديلات في الأماكن (٤٠٠ ٤٠٤ ٨٠٤ دولار)، واللوازم والمواد (٤٠٠ ٢٤٤ ١ دولار)، واقتناء الأثاث والمعدات (٤٠٠ ٣٩٧ ٤ دولار)، (A/55/517، الفقرات ٥٤-٥٧).

٦١ - يمثل المبلغ المتصل بمصروفات التشغيل العامة وهو ٦٠٠ ٨٧٠ ٨ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٩٠ دولار على الاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٠. وهو يشمل مبلغا قدره ٣٠٠ ٤٣٣ ٣ دولار لاستئجار الأماكن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغا قدره ٥٨١ ٠٠٠ دولار مدرج تحت بند استئجار الأماكن من أجل حيز إضافي للمكاتب في عام ٢٠٠١ (زهاء ٨ ٠٠٠ متر مربع) تحسبا للموظفين الجدد الإضافيين (٨٩) والمتعاقدين في إطار المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠٠١. كما أدرج مبلغ قدره ٨٧ ٧٠٠ دولار تحت بند استئجار الأماكن للمكاتب الميدانية للمحكمة في زغرب وسراييفو وسكوبيا وبريشتينا وبانيا لوكا. ومن المنتظر إعادة فتح مكتب بلغراد في عام ٢٠٠١ (A/55/17)، الفقرة ٥٤ (أ) '٣' و'٤'.

٦٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية إيضاحات بشأن الاحتياجات لحيز المكاتب الإضافي وأُبلغت بأن المحكمة تفتقر حاليا لحيز لزهاء ٢٠٠ شخص. ولا تندرج في هذا الرقم الاحتياجات الإضافية إلى المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المدعي العام المتوقعة لعام ٢٠٠١. وتسبب هذا النقص في اكتظاظ أماكن العمل، وبالنظر إلى استخدام الحيز المتبقي لغرض المكاتب، فإن بعض الأقسام تعمل حسب نظام النوبات وبعضها يتقاسم المكاتب. ومطلوب ٥٤ موظفا إضافيا في عام ٢٠٠١ في حالة الموافقة على الاستعانة بقضاة

على اعتماد إجماليه ١٠٨ ٤٨٧ ٧٠٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤٤٣ ٩٠٠ دولار) لعمليات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠١. وسيمثل هذا انخفاضاً إجماليه ٦٠٠ ٩٧٦ ٣ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٣٦ ٣ دولار) مقارنة بالتقدير البالغ إجماليه ٣٠٠ ٤٦٤ ١١٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٨٠ ١٠٠ دولار)، المبين في الفقرة ٦٠ من الميزانية المقترحة (A/55/517). وفيما يلي موجز لتخفيضات عدد الوظائف التي أوصت بها اللجنة:

رئيس قلم المحكمة، في إطار السلطة المخولة له لتعيين الموظفين وإدارة شؤونهم، القيام بإدارة الموارد البشرية اللازمة بفعالية، وإصدار عقود توظيف لموظفي المحكمة لمدة أطول من فترة الميزانية السنوية ولكن في حدود الفترة المالية للمحكمة. وفيما يتعلق بوضع ميزانية للمحكمة كل سنتين، تعتزم اللجنة مناقشة هذا الموضوع وغيره من التحسينات الواجب إدخالها على شكل وثيقة الميزانية في سياق عرض الميزانية المقبل للمحكمة.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٥ - استناداً إلى التوصيات والملاحظات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بالموافقة

موجز لتخفيضات عدد الوظائف التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

رقم الفقرة	الوظائف	الوحدة التنظيمية
٣٠	وظيفتان من فئة الخدمات العامة	مكتب المدعي العام وحدة الدعم الإداري، شعبة التحقيقات
٤١	وظيفة برتبة ف - ٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة	قلم المحكمة مكتب رئيس قلم المحكمة
٤١	وظيفة برتبة ف - ٣	مكتب نائب رئيس قلم المحكمة
٤٤	٤ وظائف من فئة الخدمات العامة	قسم الضحايا والشهود
٤٦	وظيفة برتبة ف - ٢ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة	قسم الشؤون المالية
٤٧	٣ وظائف من فئة الخدمات العامة	قسم الموارد البشرية
٤٩	٧ وظائف من فئة الخدمات العامة	قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات وقسم الخدمات العامة

مجموع الوظائف غير الموصى بالموافقة عليها لعام ٢٠٠١ هو ٢٣ وظيفة (٣ من الفئة الفنية و ٢٠ من فئة الخدمات العامة).

موجز لعمليات إعادة التصنيف التي لم توص اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
بالموافقة عليها

الوحدة التنظيمية	الوظائف	رقم الفقرة
قلم المحكمة مكتب الرئيس	وظيفة من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥	٤٢
مكتب المحامي العام	وظيفة من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١	٤٣
قسم الضحايا والشهود	وظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤	٤٤

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٥ لام (A/55/5/Add.12)، الفقرة ٣٨.

المرفق الأول

موجز نفقات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠

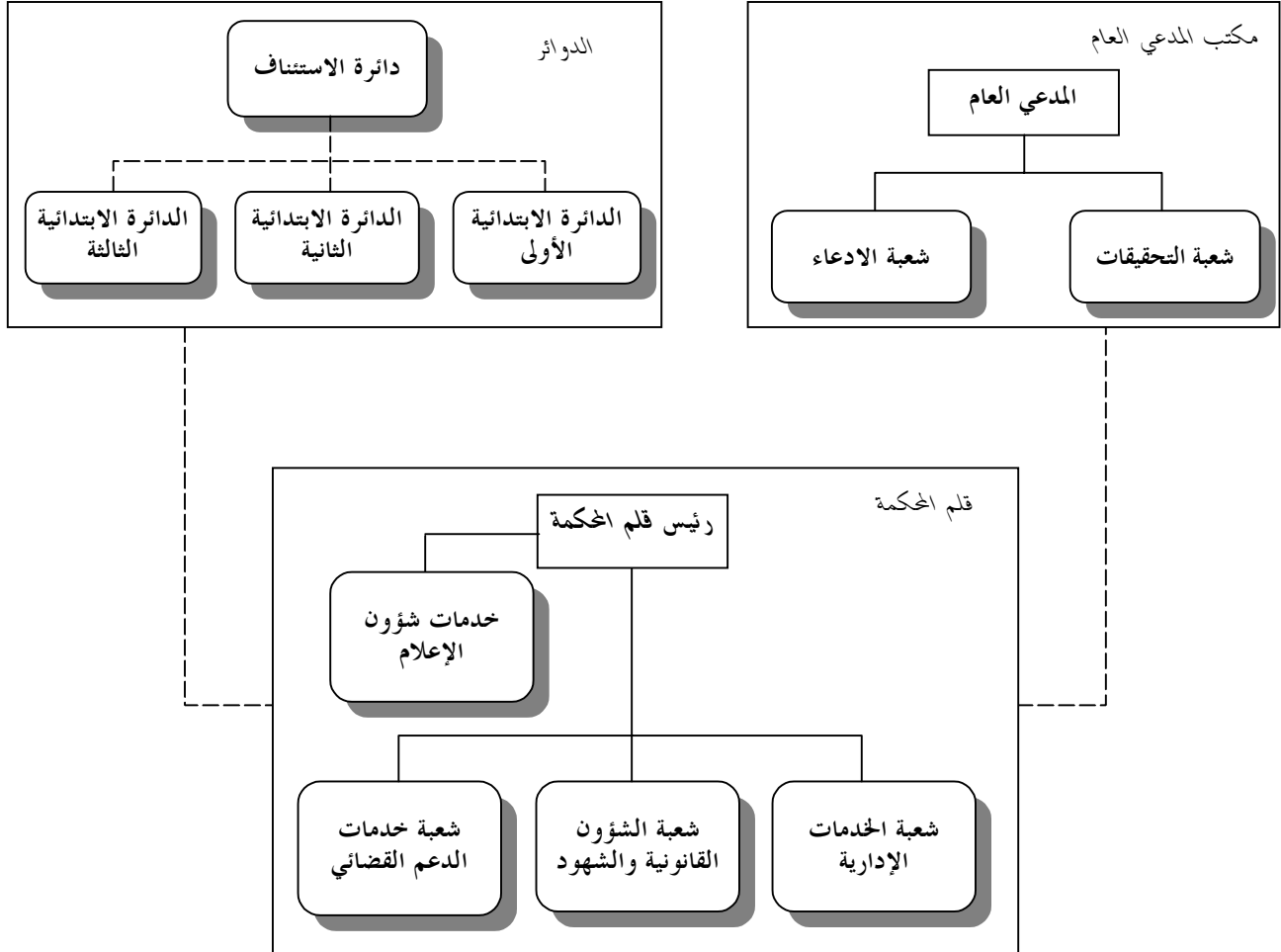
(د) - (أ) = (هـ)	(د) = (ب) + (ج)	(ج)	(ب)	(أ)	تقدير عام ١٩٩٩	تقدير عام ١٩٩٩	الفرق
	مجموع نفقات عام ٢٠٠٠	المتوقعة لتشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر	النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	تقدير عام ٢٠٠٠	١٩٩٩ نفقات	١٩٩٩	
المجموع							
٣٧٠,٥	٤٧٧٥٩,٣	١٤٧٠٥,٣	٣٣٠٥٤,٠	٤٨١٢٩,٨	٤١٦٨٤,٥	٤٦٠٠٦,٧	الوظائف المؤقتة
٣٦٧,٤	٨٩٠٦,٨	١٩٤١,٠	٦٩٦٥,٨	٩٢٧٤,٢	٣٩٠٦,٥	٦٧٧٤,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
(١٨,٦)	٢٦٠٣,١	٦٨٧,٨	١٩١٥,٣	٢٥٨٤,٥	٢٤٩٢,٦	٢٥٢١,٢	تعويضات للقضاة
٣.٣	٢٠٠,٢	٥٠,٠	١٥٠,٢	٢٠٣,٥	١٠٤,٤	٤٤١,١	الاستشاريون والخبراء
٣٦٦,٦	٤١٢١,٢	٦١١,٥	٣٥٠٩,٧	٤٤٨٧,٨	٣٣٦٧,٥	٤٩٥٥,٣	السفر
٨٤٠,٠	١٧٨٧٦,٤	١٧٢٦,٣	١٦١٥٠,١	١٨٧١٦,٤	١٥٩٧٠,٩	١٨٧٠٩,٤	الخدمات التعاقدية (أ)
٠,٠	٤,٠	٣,٢	٠,٨	٤,٠	١,٥	٤,٠	الضيافة
٦٧١,٢	٧٥٠٩,٢	٧٧٣,٤	٦٧٣٥,٨	٨١٨٠,٤	٧٣٩٩,٢	٨٤٩٠,٢	مصروفات التشغيل العامة
(٤٠,١)	١٠٧٨,٦	٢٥٤,٧	٨٢٣,٩	١٠٣٨,٥	٧١٨,٣	١٣٠٩,٨	اللوازم والمواد
(٤٧٩,٦)	٣١٦٧,٨	١١٩٥,٠	١٩٧٢,٨	٢٦٨٨,٢	٤٠٠١,٧	٣٨٨٧,٧	اقتناء المعدات
٤٤٦,٩	١٩٣,٦	١٠٠,٠	٩٣,٦	٦٤٠,٥	٠,٠	١٠٠٩,٣	أعمال البناء، التعديلات
(١٤٢١,٠)	١١٦٢٢,٦	٢٩٠٥,٦	٨٧١٦,٩	١٠٢٠١,٦	٤٤٩٨,٥	٩٣٢٨,٦	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١١٠٦,٦	١٠٥٠٤٢,٨	٢٤٩٥٣,٨	٨٠٠٨٨,٩	١٠٦١٤٩,٤	٨٤١٤٥,٦	١٠٣٤٣٧,٦	المجموع الإجمالي
(١٤٢١,٠)	١١٦٢٢,٦	٢٩٠٥,٦	٨٧١٦,٩	١٠٢٠١,٦	٤٤٩٨,٥	٩٣٢٨,٦	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٠,٠	٥,٢	١,٣	٣,٩	٥,٢	٠,٠	٥,٢	الإيرادات الأخرى
٢٥٢٧,٦	٩٣٤١٥,٠	٢٢٠٤٦,٩	٧١٣٦٨,١	٩٥٩٤٢,٦	٧٩٦٤٧,١	٩٤١٠٣,٨	المجموع الصافي
(أ) توزيع الخدمات التعاقدية							
٨٥٠,٩	١٢٣٥٤,١	١٠٠٠,٠	١١٣٥٤,١	١٣٢٥٠,٠	١١٧٣٦,٨	١٤٢٠٠,٠	مهام الدفاع
(٦,٠)	٣٢١٤,١	٢٥٠,٠	٢٩٦٤,١	٣٢٠٨,١	٢٥٥٢,٩	٢٣٤٨,٣	حراس المحتجزين

(أ)	(ب)	(ج)	(د) = (ب) + (ج)	(هـ) = (أ) - (د)	تقدير عام ١٩٩٩	تقدير عام ١٩٩٩	الفرق
تقدير عام ٢٠٠٠	النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	المتوقعة لتشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر	مجموع نفقات عام ٢٠٠٠	الفرق	١٩٩٩	١٩٩٩	
٢٣٧,٥	٣١٦,٨	١٠٠,٠	٤١٦,٨	(١٧٩,٣)	١٩٤,٤	١٩٦,٠	الترجمة التحريرية
٩٠٩,٣	٧٧٦,٧	١٠٠,٠	٨٧٦,٧	٣٢,٦	٧٥٨,٩	٧٨٢,٤	تدوين المحاضر الحرفية
٥١٨,٢	٢٤٢,٠	٢١٩,٢	٤٦١,٢	٥٧,٠	٢٣٤,٢	٥١٥,٧	التدريب
٦٣٨,٣	٤٩٦,٤	٥٧,١	٥٥٣,٥	٨٤,٨	٤٩٣,٧	٦٦٧,٠	خدمات تعاقدية أخرى
١٨ ٧١٦,٤	١٦ ١٥٠,١	١ ٧٢٦,٣	١٧ ٨٧٦,٤	٨٤٠,٠	١٥ ٩٧٠,٩	١٨ ٧٠٩,٤	مجموع الخدمات التعاقدية
دوائر المحكمة							
٢ ٥٨٤,٥	١ ٩١٥,٣	٦٨٧,٨	٢ ٦٠٣,١	(١٨,٦)	٢ ٤٩٢,٦	٢ ٥٢١,٢	تعويضات القضاة
١٥,٠	٩,٩	٥,١	١٥,٠	٠,٠	٨,٧	١٥,٠	الاستشاريون والخبراء
٦٥,٢	٤٠,١	٢٥,١	٦٥,٢	٠,٠	٣٢,٨	٦٥,٢	السفر
٢ ٦٦٤,٧	١ ٩٦٥,٣	٧١٨,٠	٢ ٦٨٣,٣	(١٨,٦)	٢ ٥٣٤,١	٢ ٦٠١,٤	المجموع الإجمالي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢ ٦٦٤,٧	١ ٩٦٥,٣	٧١٨,٠	٢ ٦٨٣,٣	(١٨,٦)	٢ ٥٣٤,١	٢ ٦٠١,٤	المجموع الصافي
مكتب المدعي العام							
٢٣ ٦٦٧,٠	١٦ ٣٨٤,١	٧ ٠٧٦,٦	٢٣ ٤٦٠,٧	٢٠٦,٣	٢١ ٧٩٠,٨	٢٢ ٩٣٢,٤	الوظائف المؤقتة
٤ ٨٦٨,٨	٤ ٢٢٧,٨	٦٤١,٠	٤ ٨٦٨,٨	٠,٠	١ ٢٦٧,٦	١ ٨١٧,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
٩٨,٧	٧٣,٨	٢٤,٩	٩٨,٧	٠,٠	٦٨,٣	٦٣,٦	الاستشاريون والخبراء
٢ ٢٩٥,٠	٢ ٢٨٣,٦	١١,٤	٢ ٢٩٥,٠	٠,٠	٢ ١٤١,١	١ ٩٥٦,٢	السفر
٤٩,٧	٣٠,٥	١٩,٢	٤٩,٧	٠,٠	١٠,٨	٦٦,١	الخدمات التعاقدية
٤ ٨٥٠,٩	٤ ٤٨٨,٩	١ ٤٩٦,٣	٥ ٩٨٥,٢	(١ ١٣٤,٣)	٤ ٤٩٨,٥	٤ ٤٦٢,٤	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٣٥ ٨٣٠,١	٢٧ ٤٨٨,٧	٩ ٢٦٩,٤	٣٦ ٧٥٨,١	(٩٢٨,٠)	٢٩ ٧٧٧,١	٣١ ٢٩٧,٧	المجموع الإجمالي
٤ ٨٥٠,٩	٤ ٤٨٨,٩	١ ٤٩٦,٣	٥ ٩٨٥,٢	(١ ١٣٤,٣)	٤ ٤٩٨,٥	٤ ٤٦٢,٤	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٣٠ ٩٧٩,٢	٢٢ ٩٩٩,٨	٧ ٧٧٣,١	٣٠ ٧٧٢,٩	٢٠٦,٣	٢٥ ٢٧٨,٦	٢٦ ٨٣٥,٣	المجموع الصافي

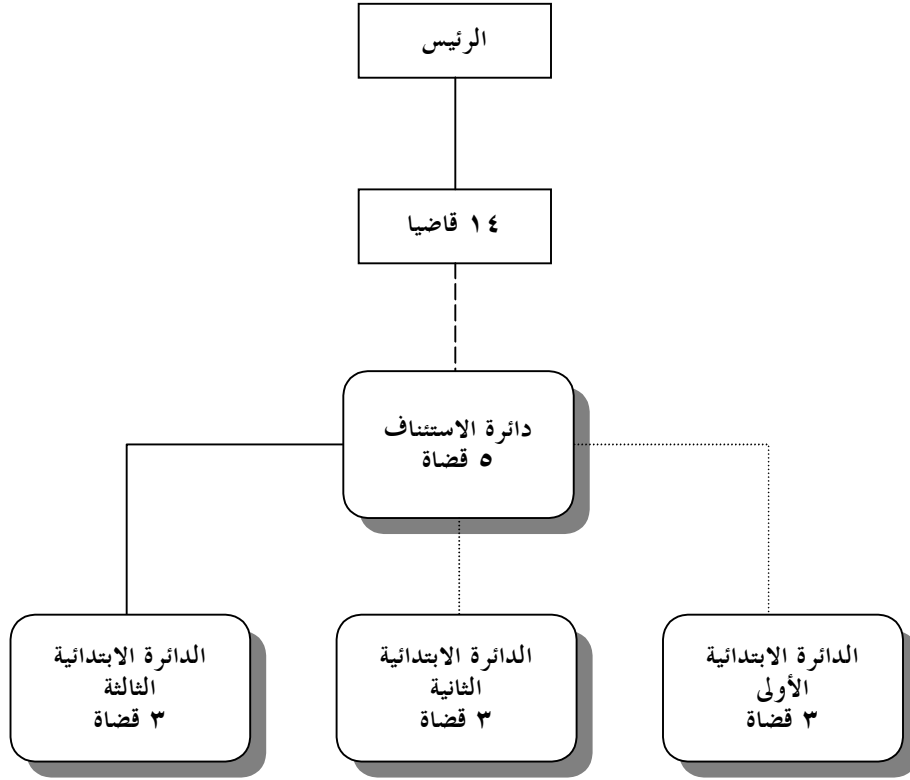
(د) - (أ) = (هـ)	(د) = (ب) + (ج)	(ج)	(ب)	(أ)	تقدير عام ١٩٩٩	تقدير عام ١٩٩٩	الفرق
	مجموع نفقات عام ٢٠٠٠	المتوقعة لتشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر	النفقات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	تقدير عام ٢٠٠٠	نفقات ١٩٩٩	١٩٩٩	
قلم المحكمة							
	١٦٤,٢	٧ ٦٢٨,٧	١٦ ٦٦٩,٩	٢٤ ٤٦٢,٨	١٩ ٨٩٣,٧	٢٣ ٠٧٤,٣	الوظائف المؤقتة
	٣٦٧,٤	١ ٣٠٠,٠	٢ ٧٣٨,٠	٤ ٤٠٥,٤	٢ ٦٣٨,٩	٤ ٩٥٧,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
	٣.٣	٢٠,٠	٦٦,٥	٨٩,٨	٢٧,٤	٣٦٢,٥	الاستشاريون والخبراء
	٣٦٦,٦	٥٧٥,٠	١ ١٨٦,٠	٢ ١٢٧,٦	١ ١٩٣,٦	٢ ٩٣٣,٩	السفر
	٨٤٠,٠	١ ٧٠٧,١	١ ٦ ١١٩,٦	١٨ ٦٦٦,٧	١٥ ٩٤٩,٣	١٨ ٦٤٣,٣	الخدمات التعاقدية
	٠.٠	٣,٢	٠,٨	٤,٠	١,٥	٤,٠	الضيافة
	٦٧١,٢	٧٧٣,٤	٥ ٨٢١,٣	٨ ١٨٠,٤	٧ ٣٩٩,٢	٨ ٤٩٠,٢	مصروفات التشغيل العامة
	(٤٠,١)	٢٥٤,٧	٨٢٣.٩	١ ٠٣٨,٥	٧١٨,٣	١ ٣٠٩,٨	اللوازم والمواد
	(٤٧٩,٦)	١ ١٩٥,٠	١ ٩٧٢,٨	٢ ٦٨٨,٢	٤ ٠٠١,٧	٣ ٨٨٧,٧	إقتناء المعدات
	٤٤٦,٩	١٠٠,٠	٩٣,٦	٦٤٠,٥	٠.٠	١ ٠٠٩,٣	أعمال البناء، التعديلات
	(٢٨٦,٦)	١ ٤٠٩,٣	٤ ٢٢٨,٠	٥ ٣٥٠,٧	٠.٠	٤ ٨٦٦,٢	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٢ ٠٥٣,٣	١٤ ٩٦٦,٤	٤٩ ٧٢٠,٤	٦٧ ٦٥٤,٦	٥١ ٨٢٣,٦	٦٩ ٥٣٨,٥	المجموع الإجمالي
	(٢٨٦,٦)	١ ٤٠٩,٣	٤ ٢٢٨,٠	٥ ٣٥٠,٧	٠.٠	٤ ٨٦٦,٢	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٠.٠	١,٣	٣,٩	٥,٢	٠.٠	٥,٢	الإيرادات الأخرى
	٢ ٣٣٩,٩	١٣ ٥٥٥,٨	٤٥ ٤٨٨,٥	٦٢ ٢٩٨.٧	٥١ ٨٢٣,٦	٦٤ ٦٦٧,١	المجموع الصافي

المرفق الثاني

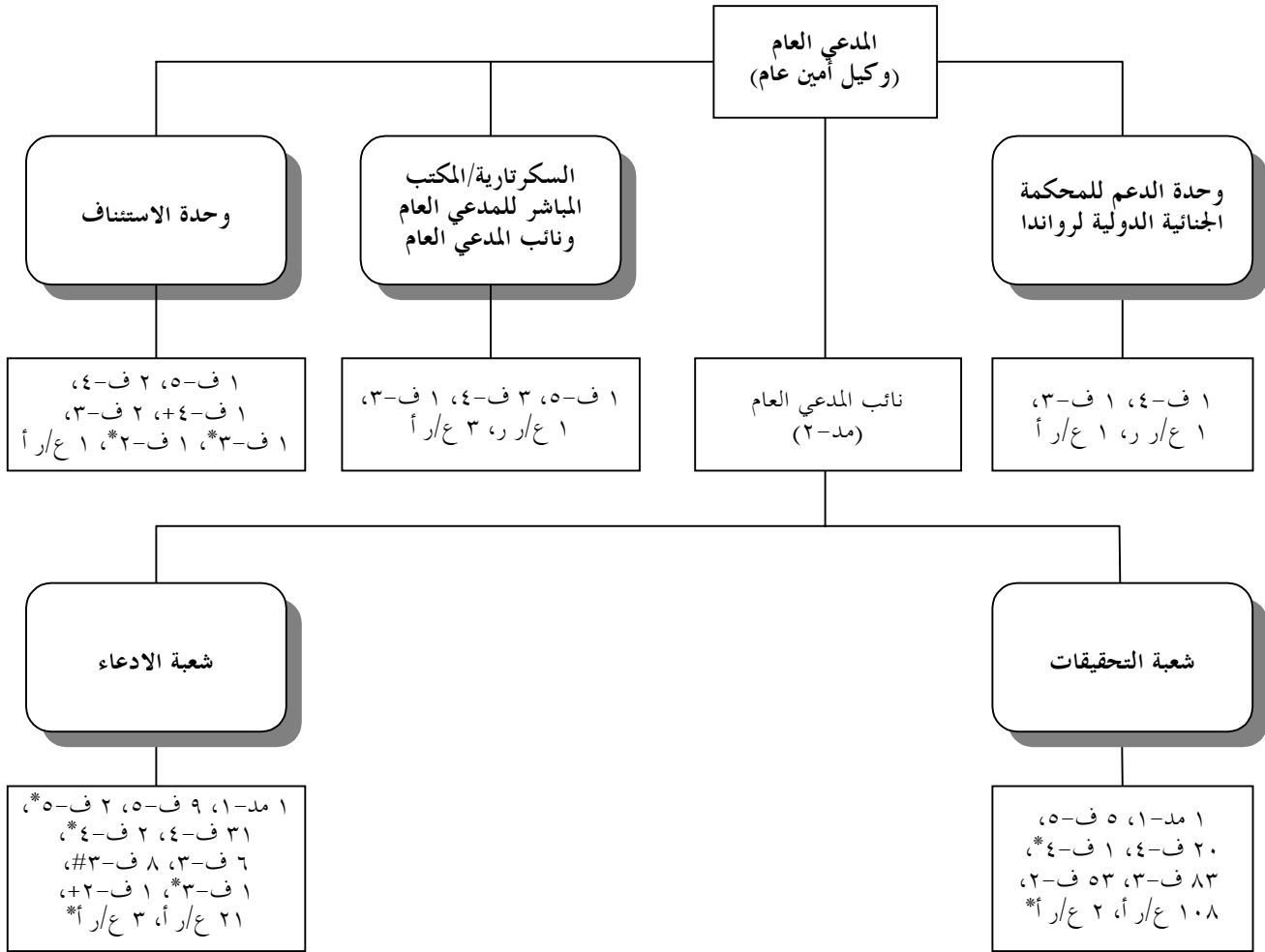
المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة



دوائر المحكمة
عام ٢٠٠١

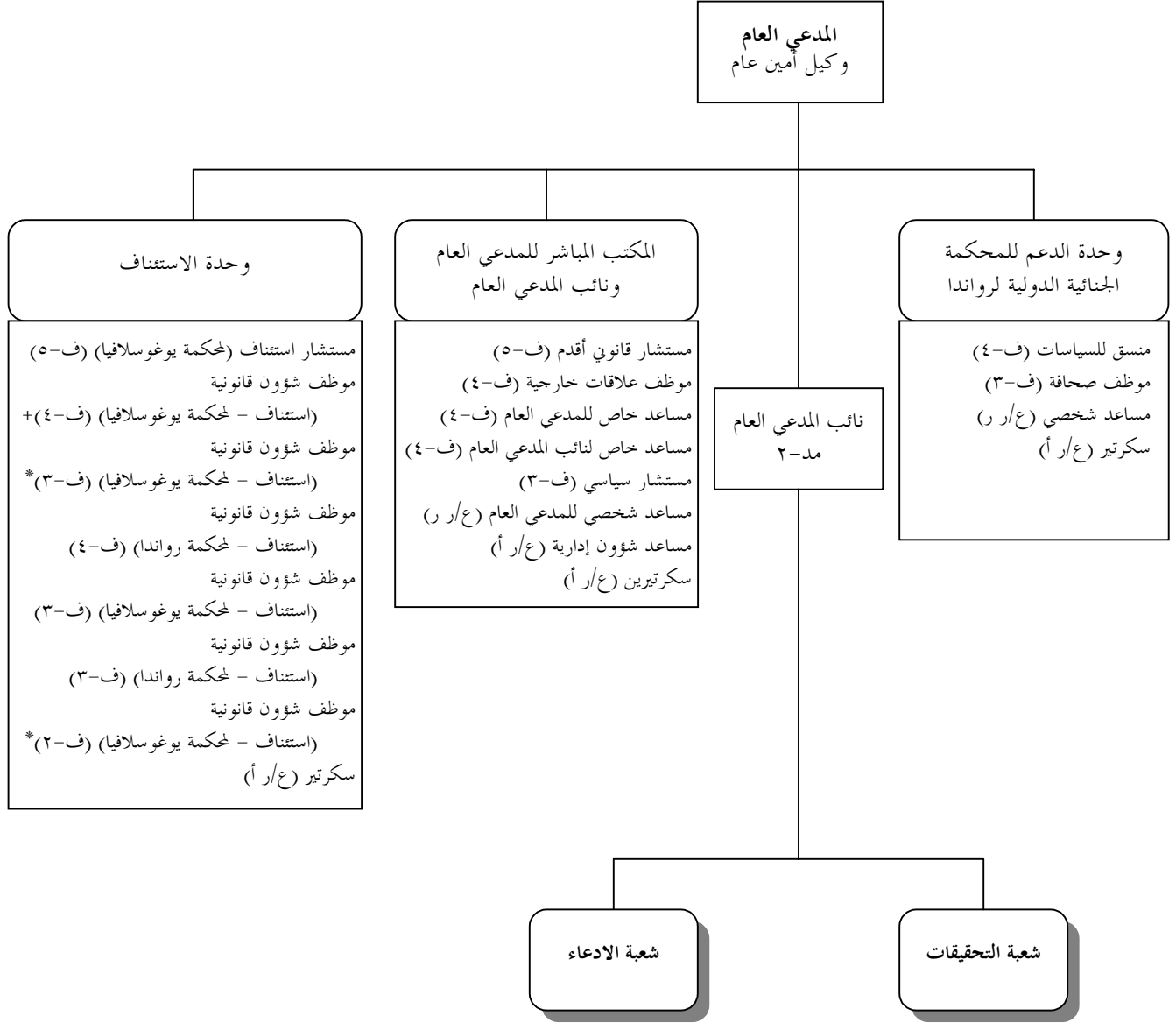


مكتب المدعي العام:
موجز الوظائف
عام ٢٠٠١



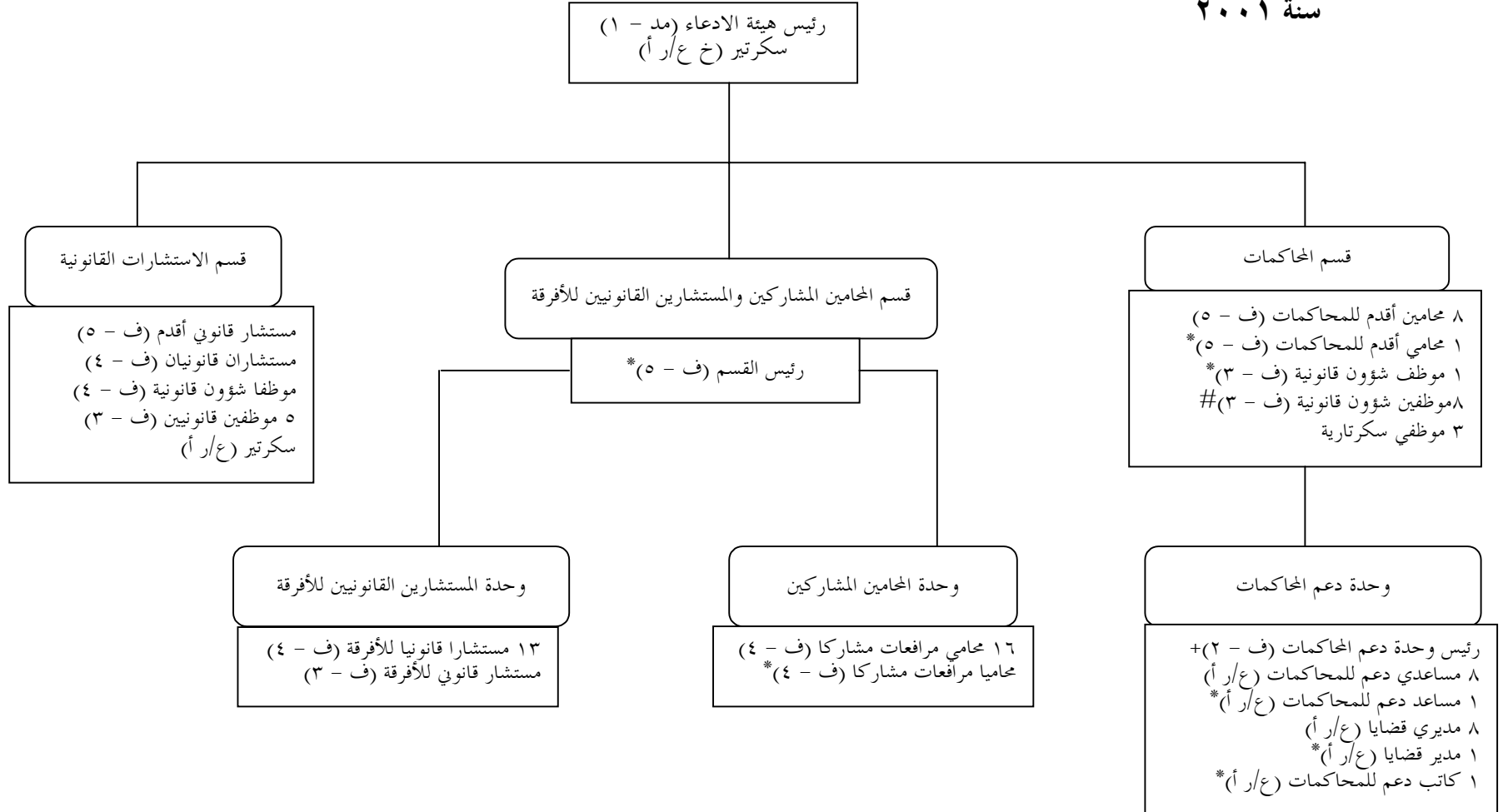
* وظائف جديدة
وظائف معاد تصنيفها
+ وظائف معاد توزيعها

مكتب المدعي العام
المكتب المباشر للمدعي العام ونائب المدعي العام
سنة ٢٠٠١



* وظيفة جديدة.
+ وظيفة معاد توزيعها.

مكتب المدعي العام:
شعبة الادعاء
سنة ٢٠٠١

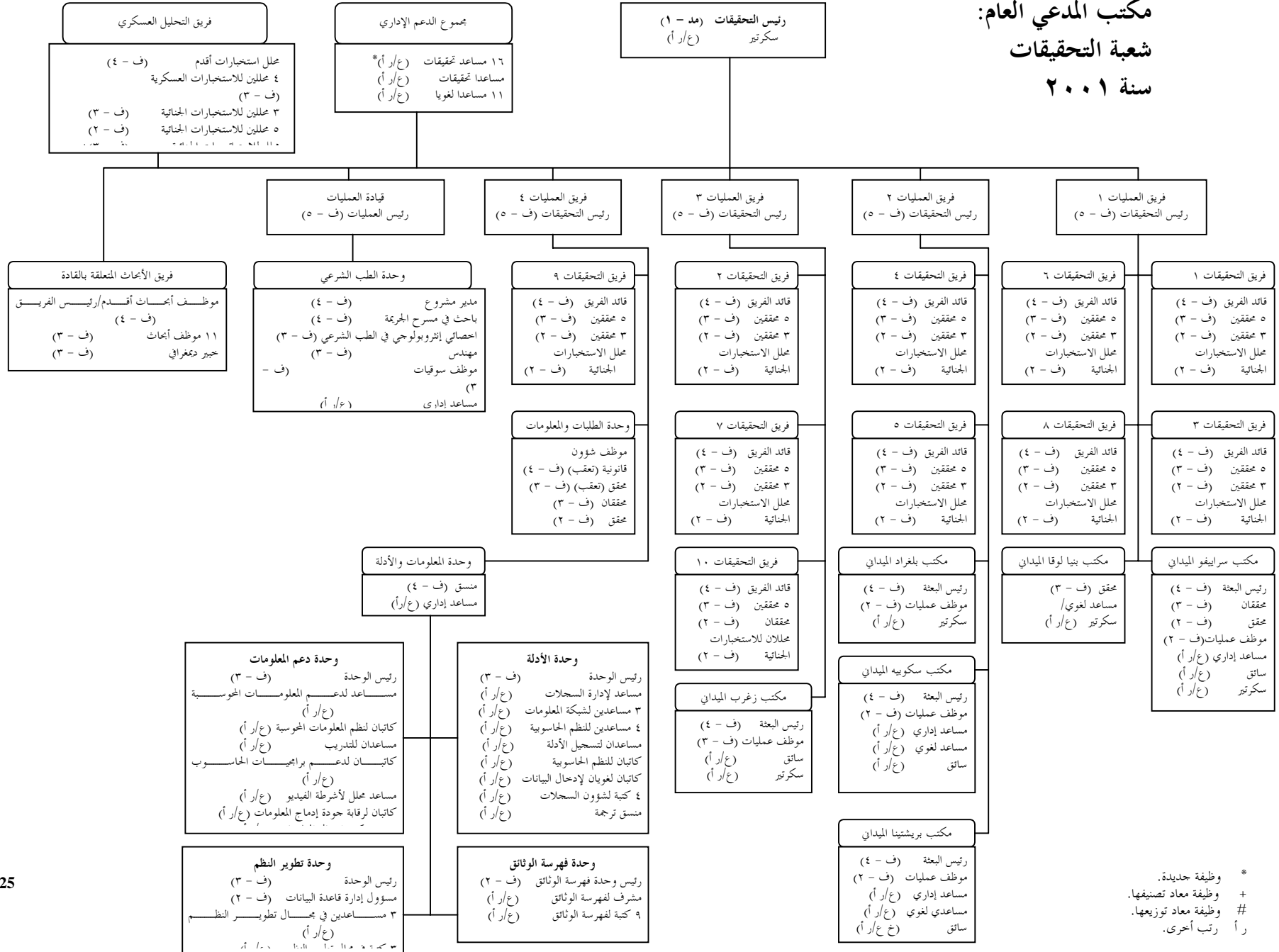


* وظيفة جديدة.

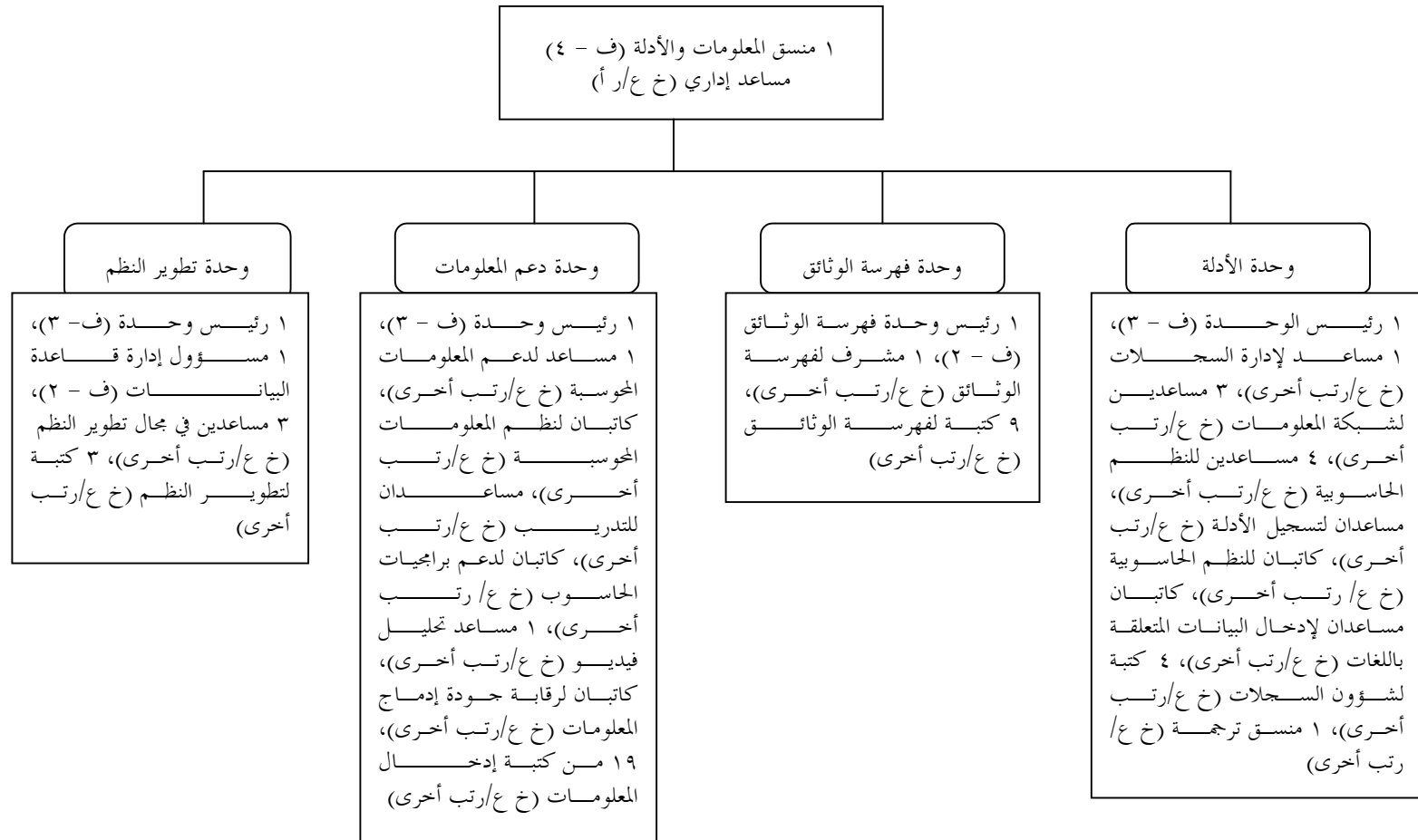
وظيفة معاد تصنيفها.

+ وظيفة معاد توزيعها.

مكتب المدعي العام:
شعبة التحقيقات
سنة ٢٠٠١



مكتب المدعي العام
قسم المعلومات والأدلة
سنة ٢٠٠١



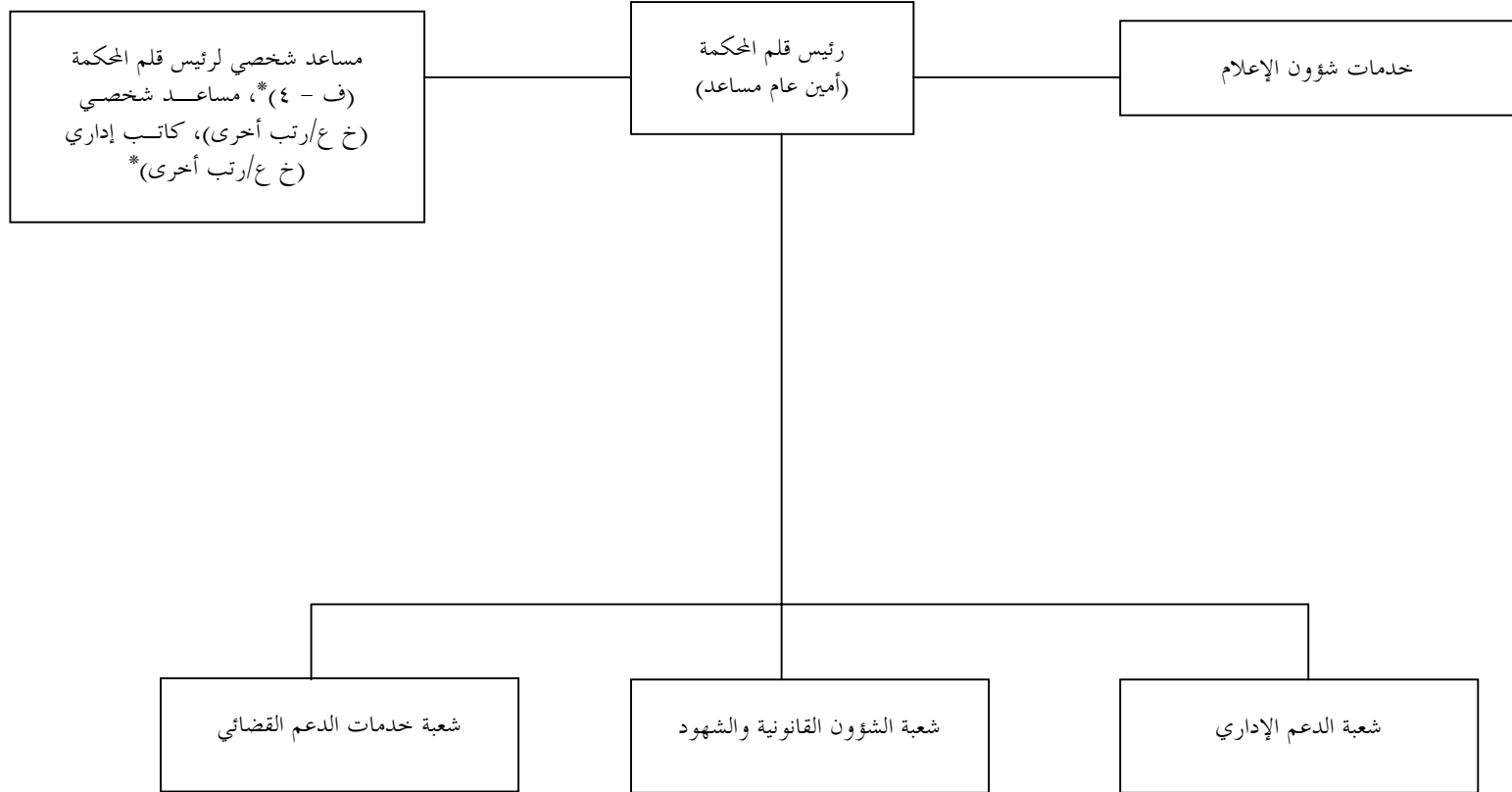
* وظيفة جديدة.

وظيفة معاد تصنيفها.

+ وظيفة معاد توزيعها.

قلم المحكمة

المكاتب، سنة ٢٠٠١

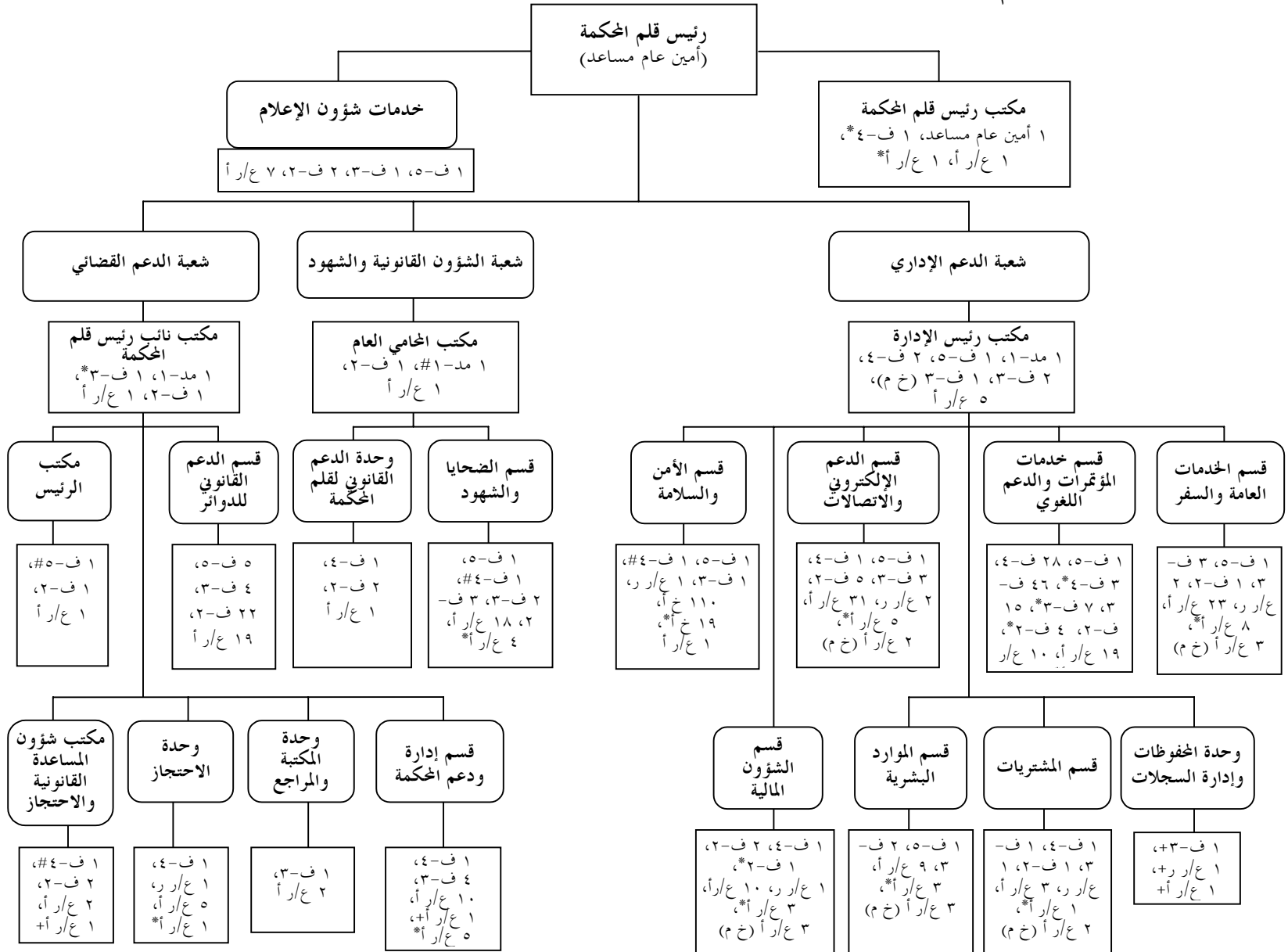


* وظيفة جديدة.

وظيفة معاد تصنيفها.

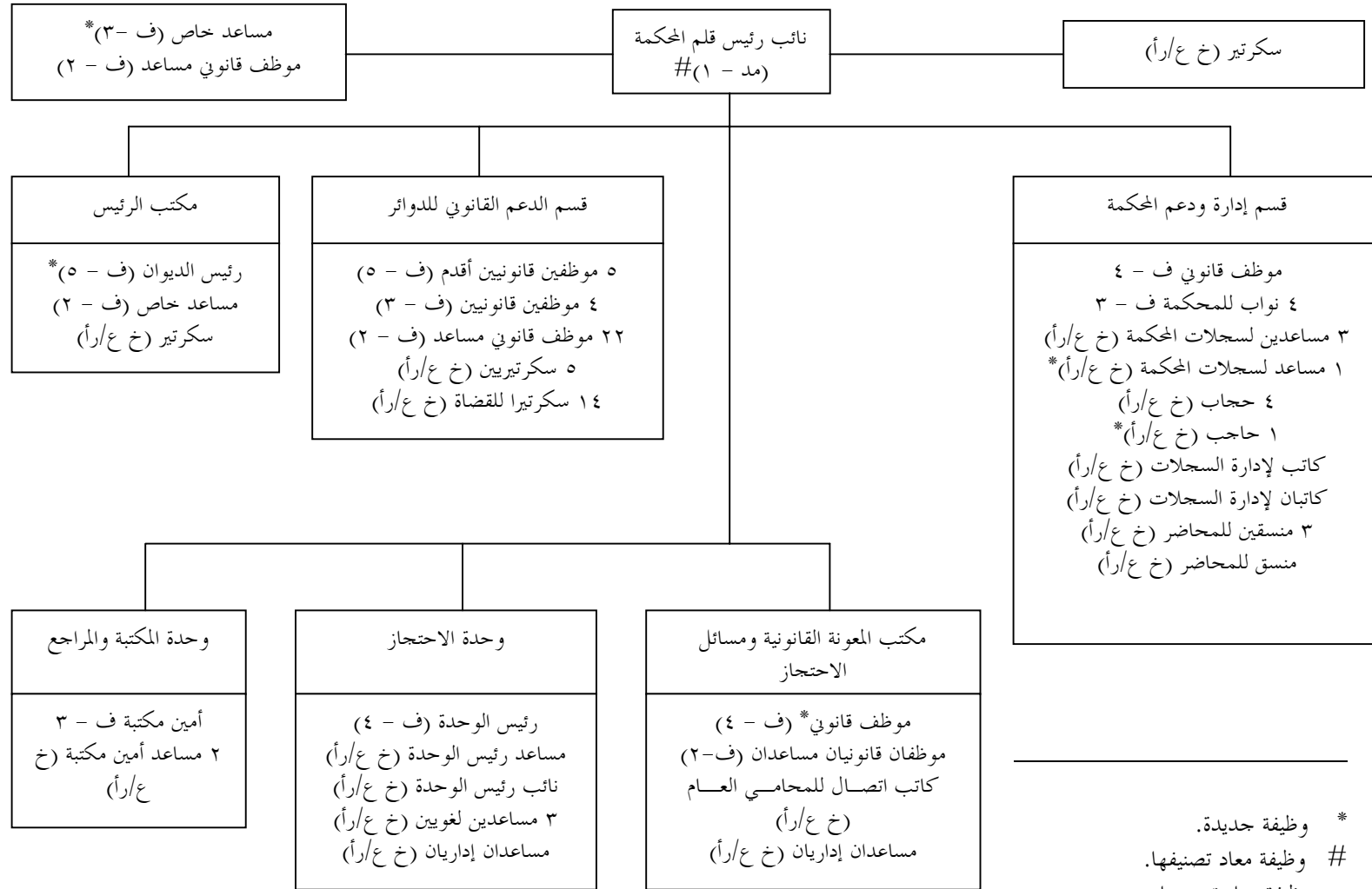
+ وظيفة معاد توزيعها.

قلم المحكمة: الوظائف حسب المكتب، سنة ٢٠٠١



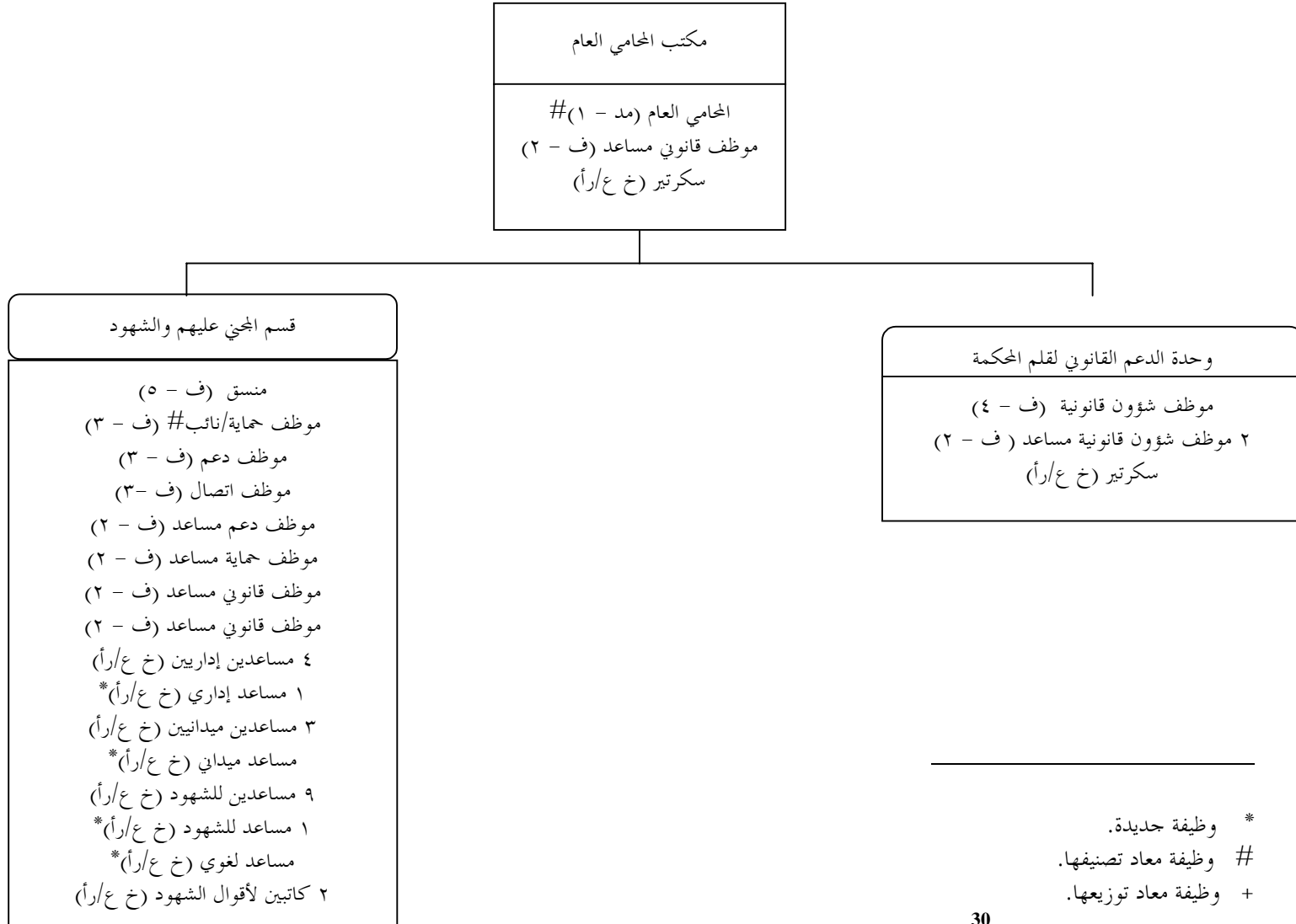
قلم المحكمة

شعبة خدمات الدعم القضائي، سنة ٢٠٠١

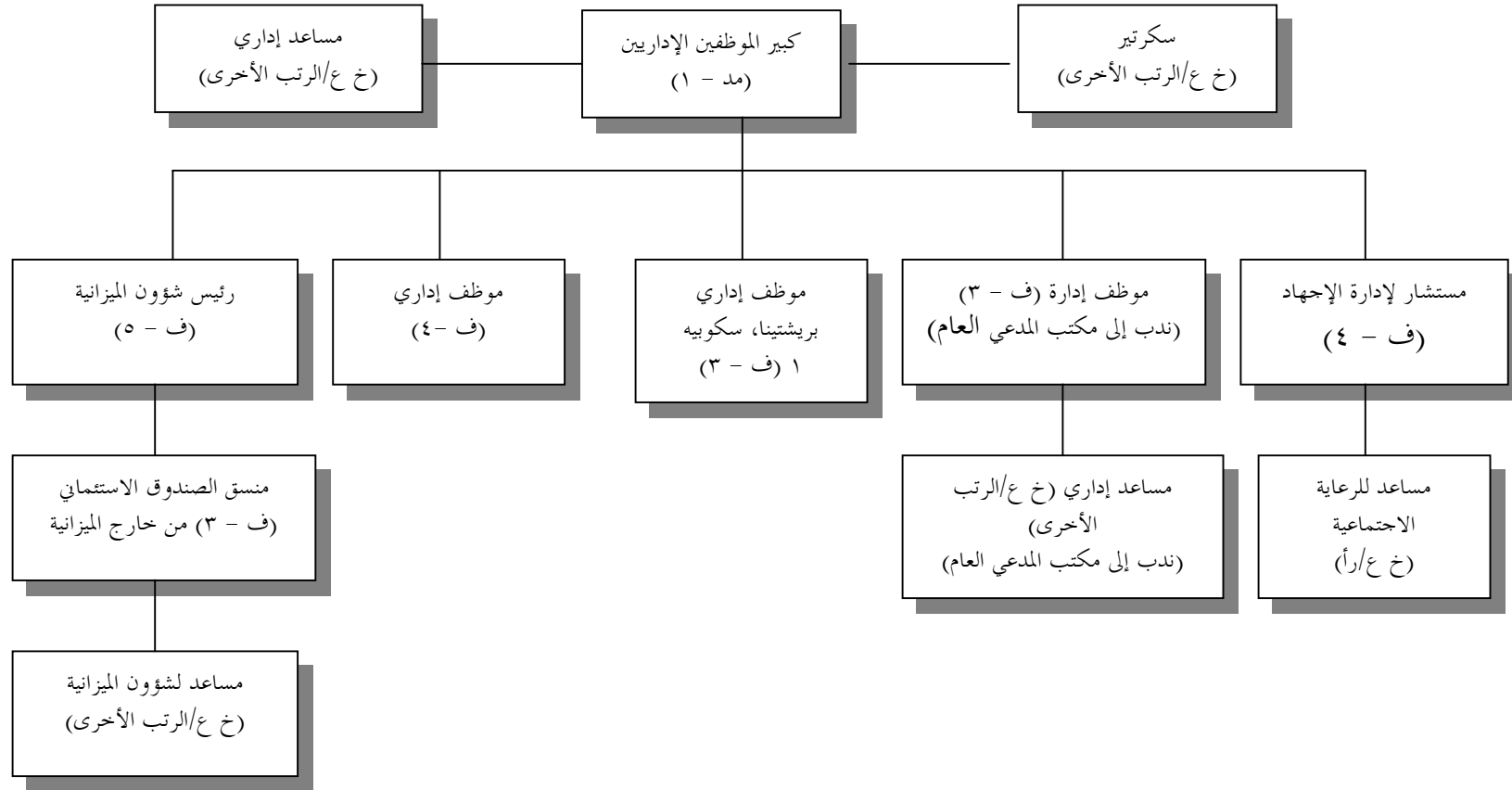


قلم المحكمة

شعبة الشؤون القانونية والشهود، سنة ٢٠٠١



مكتب كبير الموظفين الإداريين، سنة ٢٠٠١



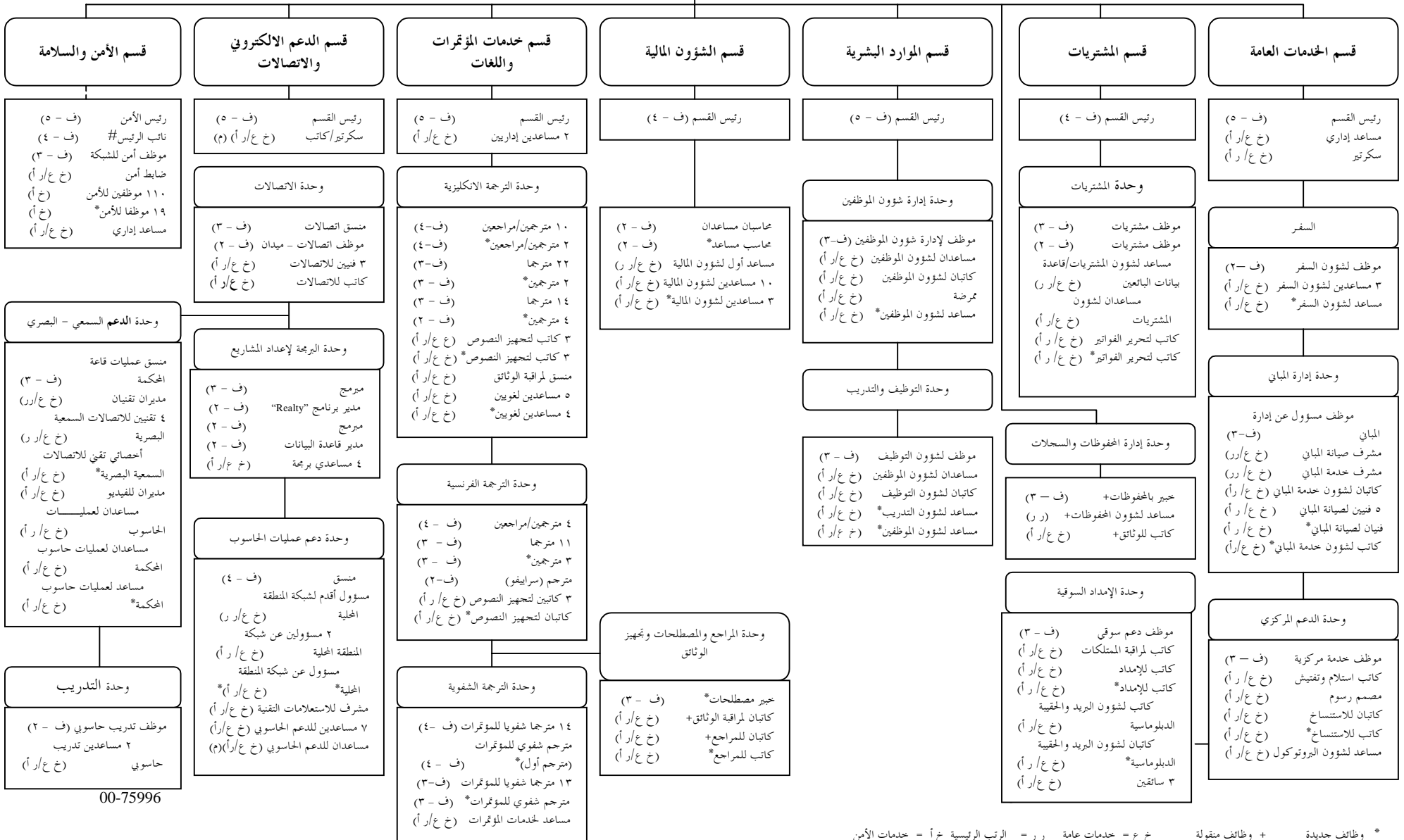
* وظيفة جديدة.

وظيفة معاد تصنيفها.

+ وظيفة معاد توزيعها.

قلم المحكمة شعبة الدعم الإداري: ٢٠٠١

مكتب كبير موظفي الشؤون الإدارية



00-75996

* وظائف جديدة + وظائف منقولة خ ع = خدمات عامة ر ر = الرتب الرئيسية خ أ = خدمات الأمن
وظائف معاد تصنيفها ~ تتصل بقضاة الدعوى ر أ = رتب أخرى ف = اللغة الفنية

المرفق الثالث

إحصاء للوظائف الشاغرة حسب الشعبة والدائرة والقسم

حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

معدل الشغور بالنسبة المئوية	الشاغرة	المأذون بها	القسم
مكتب المدعي العام			
١٣,٦	٣	٢٢	المكتب المباشر للمدعي العام
١١,٧	٩	٧٧	الادعاء
١١,٠	٢٢	٢٠٠	التحقيقات
٩,٩	٧	٧١	المعلومات والأدلة
١١,١	٤١	٣٧٠	المجموع الفرعي للشعبة
قلم المحكمة/الدائرة: رئيس قلم المحكمة			
٠,٠	صفر	٢	مكتب رئيس قلم المحكمة
٩,١	١	١١	الإعلام
٧,٧	١	١٣	المجموع الفرعي للشعبة
قلم المحكمة/الدائرة: شعبة الشؤون الإدارية			
٩,١	١	١١	مكتب كبير موظفي الشؤون الإدارية
٠,٩	١	١١٥	الأمن والسلامة
٠,٠	صفر	١٢	الموارد البشرية
٠,٠	صفر	١٤	الميزانية والشؤون المالية
٣,٨	١	٢٦	الخدمات العامة
٩,١	١	١١	المشتريات
٤,٥	٢	٤٤	قسم الخدمات الالكترونية والاتصالات
٤,٦	٥	١٠٩	خدمات المؤتمرات واللغات
٣,٢	١١	٣٤٢	المجموع الفرعي للشعبة
قلم المحكمة/الدائرة: شعبة شؤون الدعم القضائي			
٠,٠	صفر	٣	مكتب نائب رئيس قلم المحكمة
١٢,٠	٦	٥٠	قسم الدعم القانوني للدوائر
٠,٠	صفر	٥	محامو الدفاع

معدل الشغور بالنسبة المئوية	الشاغرة	المأذون بها	القسم
٠,٠	صفر	٣	مكتب الرئيس
٠,٠	صفر	٧	مرافق الاحتجاز
٠,٠	صفر	١٦	خدمات الإدارة والدعم للمحكمة
٠,٠	صفر	٣	المكتبة والمراجع
٠,٠	صفر	٤	المحفوظات
٦,٦	٦	٩١	المجموع الفرعي للشعبة
الشعبة القانونية			
٠,٠	صفر	٣	مكتب المحامي العام
٠,٠	صفر	٤	الدعم القانوني لقلم المحكمة
٨,٠	٢	٢٥	المجنى عليهم والشهود
٦,٣	٢	٣٢	المجموع الفرعي للشعبة
٧,٢	٦١	٨٤٨	المجموع

المرفق الرابع

الممارسة المعدلة لدفع الأتعاب المترتبة على تقديم المساعدة القانونية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

درجة صعوبة الدعوى والزمن التقديري للتحضيرات اللازمة لدعاوى الاستئناف			درجة صعوبة الدعوى والزمن التقديري للتحضيرات اللازمة قبل المحاكمة			مرحلة الدعوى:
درجة صعوبة الدعوى ٣:	درجة صعوبة الدعوى ٢:	درجة صعوبة الدعوى ١:	درجة صعوبة الدعوى ٣:	درجة صعوبة الدعوى ٢:	درجة صعوبة الدعوى ١:	عضو الفريق:
الدعوى المتعلقة بالقيادات ٦ شهور	صعبة للغاية ٤ شهور	صعبة ٣ شهور	الدعوى ٨ شهور	الدعوى ٦ شهور	الدعوى ٤ شهور	
المجموع ٢١٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات ٦ شهور لدعاوى الاستئناف: ٣٥٠ ساعة)	المجموع ١٤٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات ٤ شهور لدعاوى الاستئناف: ٣٥٠ ساعة)	المجموع ١٠٥٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات ٣ شهور لدعاوى الاستئناف: ٣٥٠ ساعة)	جميع الساعات التي تستغرقها الجلسات المتوسطة الشهري لساعات التحضير التي تزيد على مدة المحاكمة: ١١٥ ساعة	المجموع ٢٨٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٨ شهور: ٣٥٠ ساعة)	المجموع ٢١٠٠ ساعة (المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٦ شهور: ٣٥٠ ساعة)	المجموع ١٤٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٤ شهور: ٣٥٠ ساعة)
المجموع ٩٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات لدعاوى الاستئناف ٦ شهور: ١٥٠ ساعة)	المجموع ٦٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات لدعاوى الاستئناف ٤ شهور: ١٥٠ ساعة)	المجموع ٤٥٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات لدعاوى الاستئناف ٣ شهور: ١٥٠ ساعة)	الحد الأقصى لمتوسط ساعات العمل الشهرية التي تزيد على مدة المحاكمة: ١٥٠ ساعة	المجموع ٤٠٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٨ شهور: ٥٠٠ ساعة)	المجموع ٣٠٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٦ شهور: ٥٠٠ ساعة)	المجموع ٢٠٠٠ ساعة (= المتوسط الشهري إذا استغرقت التحضيرات قبل المحاكمة ٤ شهور: ٥٠٠ ساعة)
٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	المجموع لا ينطبق	٦٨٠٠ ساعة	٥١٠٠ ساعة	٣٤٠٠ ساعة
المجموع الساعات						

الممارسات المرافقة:

- ١ - الساعات المحددة في الجدول للمرحلة التمهيديّة ومرحلة الاستئناف يفهم منها الحد الأقصى لعدد الساعات التي يمكن تخصيصها لكل مرحلة. لذا فإنّ الدفاع ملزم بأن يخطط لاستخدام ساعات العمل استخداماً يتسم بالكفاءة والفعالية طوال فترة التحضير كلها.
- ٢ - لا تسدد للدفاع تكاليف العمل عن ساعات تتجاوز الحدود القصوى المحددة ما لم تقتضي ظروف غير متوقعة لا قبل للدفاع بها تخصيص ساعات إضافية. وفي هذه الحالة، يرفع طلب إلى رئيس قلم المحكمة مشفوعاً بالأسباب بغية تخصيص ساعات عمل إضافية. مثال على ذلك: بعد انتهاء الدفاع من تحضيراته التمهيديّة، يكتشف الادعاء مواد إضافية ويكشفها، كإفادات جديدة للشهود أو أدلة وثائقية. عندئذ يجوز للدفاع أن يطلب تخصيص عدد مناسب من الساعات الإضافية لكي يكمل التحضيرات المتعلقة بالمواد الجديدة.
- ٣ - قلم المحكمة يجب أن يعين جميع موظفي الدفاع، ولا يقبل تسديد أجور عن أعمال قام بها موظفون لم يعينهم قلم المحكمة.
- ٤ - يشترط هيئة الدفاع أن تقدم فواتير شهرية بالأعمال التي قامت بها والعمل الذي قام به كل موظف من موظفي هيئة الدفاع. وتحضر الفواتير على شكل جداول زمنية تتضمن على نحو دقيق النشاط والمكان الذي جرى فيه النشاط ومدته.
- ٥ - تصنف الدعاوى حسب درجة صعوبتها. ويجوز أن يكون من بين مؤشرات درجة صعوبة الدعوى ما يلي: عدد التهم المدرجة في لائحة الاتهام، والمستوى الذي وضع فيه أحد المتهمين في الهرم العسكري أو السياسي خلال الأحداث التي اتهم بها، ومقدار المواد التي كشفها الادعاء وغير ذلك. وتُقيّم المؤشرات حسب علاقة الواحد منها بالآخر؛ ولا يحدد مؤشر واحد بحد ذاته درجة صعوبة إحدى الدعاوى.
- ٦ - يُفترض أن جميع الدعاوى هي من الدرجة "صعبة". فإذا ارتأى أحد المدعى عليهم أن قضيته تقتضي عملاً إضافياً من الدفاع، جاز له أن يطلب إلى رئيس قلم المحكمة أن يرفع درجة صعوبة الدعوى.
- ٧ - تحدد درجة الصعوبة الحد الأقصى لساعات العمل المتاحة لفريق الدفاع وفق الشروط المدرجة في الجدول أعلاه.
- ٨ - تحدد درجة الصعوبة بقرار يتخذه رئيس قلم المحكمة في أقرب فرصة ممكنة بعد مثول المتهم لأول مرة، أو بعد عقد مؤتمر تداولي، وإصدار الدائرة التمهيديّة لتوصية.

٩ - طبقا للمادة ٣٣ من التوجيه، يجوز تقديم شكوى للرئيس ضد قرار رئيس قلم المحكمة.

١٠ - ينفذ النظام المنصوص عليه للقضايا التي هي في المرحلة التمهيديّة أو مرحلة المحاكمة على النحو التالي: ينفذ النظام المعدل عندما تبدأ المرحلة التالية من الدعوى. وهكذا فإن النظام الجديد ينفذ بالنسبة للدعاوى التي هي في المرحلة التمهيديّة حاليا عندما تصل إلى مرحلة المحاكمة. والدعاوى التي يفتح ملفها حديثا تضاف إلى النظام الجديد.
